جامعة ابن خلدون – تيارت –

كليـة العلـوم الاقتصـادية والتجـارية وعلـوم التسييير

قسم: علـوم اقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاديات العمل

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

إعداد الطالبتين:

–جيلالي خديجة

– بطيب فوزية

الأستاذ المشرف:

–ساعد محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

د. بلكرشة رابح	أستاذ محاضر "ب"	رئيسا
د. ساعد محمد	أستاذ محاضر "ب"	مشرفًا ومقررًا
د. صافا محمد	أستاذ مساعد "أ"	مناقشًا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 02 –07.–2019

السنة الجامعية 2018 / 2019

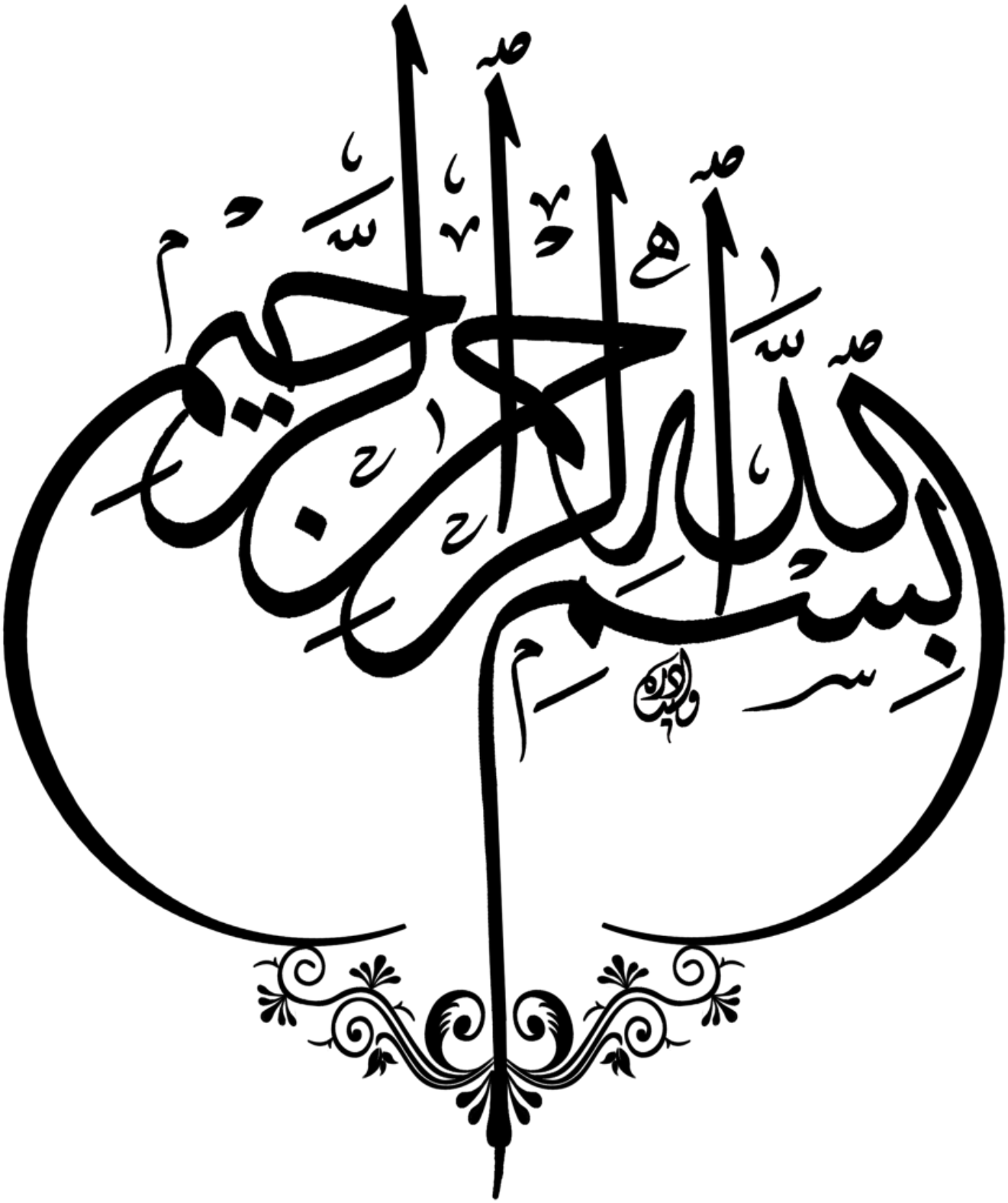
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر وعرفان

قد تغيب اللغة وتتوارى حيث يكون رد الجميل لعظام النفوس وأصحاب الفضائل والشيم كدأب أستاذنا المحترم " ساعد محمد " الذي لم يبخل علينا بتتويجاته الشديدة ،وأعطانا من وقته الثمين ، ولم يبخل علينا بأية معلومة صغيرة كانت أو كبيرة رغم انشغالاته الكثيرة ، فلم تمنعه من الاطلاع على مسودة المذكرة ، والتي لا يسعنا إلا أن نقول :

كما نشكر كل من قدم لنا يد العون لإيجاز هذه الرسالة من كافة اخواتي في الله وأساتذتنا المحترمين، اضافة إلى الموظفين في المكتبة الجامعية بتيارت.

فجزاهم الله عنا وعن جميع المسلمين وعن العلم وطلابه خير الجزاء فيهم جميعا تتقدم بخالص الشكر.

فوزية و خديجة

إهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطاءك أنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعلني لا أملك أغلى منها

الذي يخفق له قلبي باستمرار ، ضياء قلبي ونور بصري "محمد" صلى الله عليه وسلم

الى التي لم أجد كلمة توفي حقها وكلمات جازت على الأيام بكيت في حضنها ،

الى منبع المواصلة وتحدي الصعاب من وقفت الى جانبي في السراء والضراء الى أحلى وأغلى أم في الكون ؛

الى الذي علمني أ، الحياة كفاح ونضال ، الى الذي رباني على الفضيلة وشملني بالعطف والحنان الى من كلله الله بالهيبة والوقار ، أحمل اسمه بكل افتخار أبي الغالي حفظه الله.

الى الأعمدة التي أضل ارتكز عليها أخوتي وأبنائهم وأخص الذكر: محمد ياسين، خالد عبد الرؤوف، شيماء رونق ،عبد الحق ، محمد آدم ، سناء

الى كل النفوس الطيبة والإيرادات الخبيرة التي وقفت الى جانبي عبر مشوار بحثي المتواضع ، الى كل أقاربي والأصدقاء والأحباب وكل رفقاء الدراسة

وفي الأخير ارجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج.

فوزيةو خديجة

فهرس المحتويات

البسملة
الشكر وعرفان
الإهداء
مقدمة :..... أ- ش

الفصل الأول : الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مقدمة الفصل

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 7
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....7
المطلب الثاني : نشأة ومعايير تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 10
المطلب الثالث:خصائص ،أهداف،وظائف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 14
المبحث الثاني : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأشكالها 19
المطلب الأول :مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 19
المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 21
المطلب الثالث: نقاط القوة والضعف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعناصر المكونة لها.....24
المبحث الثالث: مصادر تمويل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....29
المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....29
المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....30
المطلب الثالث: عوامل انتشار ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....32
الخلاصة:.....35

الفصل الثاني: مدخل نظري للتنمية الإقتصادية

مقدمة الفصل :.....37
المبحث الأول: مدخل نظري للتنمية الاقتصادية.....38
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية ومراحل تطورها.....38
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية.....42
المطلب الثاني: محددات وأبعاد التنمية الاقتصادية.....45

المبحث الثاني: خصائص ومؤشرات التنمية الاقتصادية.....49
المطلب الأول : خصائص ومؤشرات التنمية الاقتصادية.....49
المطلب الثالث :نظريات التنمية.....53

المبحث الثالث: مقومات، معوقات التنمية الاقتصادية 56
المطلب الأول :مقومات التنمية الاقتصادية 56
المطلب الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية..... 57
المطلب الثالث : الشروط الضرورية لتحقيق التنمية ومبادئها 58
الفصل الثالث تحليل أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الإقتصادية في الجزائر
تمهيد:..... 63
المبحث الاول : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 64
المطلب الأول : تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 64
المطلب الثاني : توزيع وحركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 67
المطلب الثالث : دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 73
المبحث الثاني : علاقة المؤسسات الصغيرة بمؤشرات الصغيرة في التنمية الإقتصادية 79
المطلب الأول :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التشغيل ،القيمة المضافة..... 79
المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات..... 83
المطلب الثالث :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام 85
المبحث الثالث: الإجراءات المتخذة والمقترحة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل الاقتصاد الوطني 88
المطلب الأول :العراقيل التي تقف امام نمو و تقدم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر..... 88
المطلب الثاني : واقع البيئة والتنمية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 91
المطلب الثالث :التوصيات المقترحة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 92
الخلاصة الفصل:..... 94
خاتمة 96

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

1-قائمة الأشكال:

الشكل	العنوان	صفحات
الشكل -2-1	الأهداف الجوهرية لتنمية الاقتصادية	44
الشكل 2-2	بعض المؤشرات التنمية	52
الشكل 3-3	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة ومتوسطة خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سداسي الأول 2016	66
الشكل 3-4	توزيع المؤسسات الخاصة جغرافيا	70

2-قائمة الجداول

الجداول	العنوان	صفحات
الجدول 2-1	تطور عملية التنمية الاقتصادية	**40**
الجدول 3-2	تطور عدد المؤسسات الصغيرة ومتوسطة خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى 2016	**.65**
الجدول 3-3	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط السداسي الأول خلال 2016	**68**
الجدول 3-4	توزيع تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات	**71**
الجدول 3-5	توزيع تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات 2012	**72**
الجدول 3-6	عدد المناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2001-2016	**79**
الجدول 3-7	مساهمة القطاع العام والخاص لقيمة مضافة لفترات 2005 -2010	**81**
الجدول 3- 8	القيمة المضافة لاهم القطاعات الاقتصادية لسنة 2014	**82**
الجدول 3-9	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خارج المحروقات خلال 2000-2016	**84**

قائمة الجداول والأشكال

الجدول 3-10	مساهمة المؤسسات الصيغرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات 2006 – 2013	**86**
الجدول 3 – 11	المقارنة بين الجزائر ،تونس والمغرب في مجال انشاء المؤسسات	**88**

مقـــدمة

لقد اصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة تمثل مكانة هامة في التنمية الشاملة وذلك من خلال مساهمتها بصفة فعالة في التخفيف من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر وجلب استثمارات بالنظر الى الصفة الرئيسية لها والمتمثلة في التخفيف من حدة البطالة المتفشية في الوسط الشباني اذ توفر 60% من مناصب الشغل في الدولة المتطورة وتساهم 70% من القيمة المضافة وبالنظر الى سهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها تتميز بقدرة هائلة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وخلق الثروة عن طريق تشجيع الاستثمار فإننا نجدها تمثل أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش الاقتصادي في ظل الاقتصادية والشغل الشاغل لكثير من الحكومات والمنظمات الدولية فهي قادرة على ان تكون محركات استثمارية رائدة في التنمية وان هناك حاجة الى الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها هذه المؤسسات لتحفيز النمو والتنمية خلال الاستثمار واتباع سياسات محددة لتقليل العوائق التي تواجهها مع المبادرة الى تشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تصبح جزءا اساسيا في الاقتصاد المحلي , هذا عموما وبذكر حالت الجزائر خصوصا وفي ضل التوجيه المركزي والتسيير الاداري الاحادي المهيمن على الحياة الاقتصادية منذ الاستقلال واهتمام هذه الاخيرة طوال ثلاثة عقود من البناء الاقتصادي بالمؤسسات الكبرى تماشيا مع الصناعات المصنعة واقطاب النمو التي حاولت اختصار المسافة نحو التقدم الصناعي والاقتصادي فتم تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبرت لمدة طويلة كا قطاع ثانوي الا ان الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر في التسعينات حتمت عليها اعادة النظر في السياسة المتابعة باعتماد جملة من الاصلاحات الهيكلية التي كانت ممر حتمي للدخول في اقتصاد السوق والاندماج في حركية الاقتصاد العالمي , كل المعطيات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر اليوم تبين كما تأكد على ان الاقتصاد الجزائري في المرحلة الراهنة يحتاج الى اتباع سياسات تعتمد في الاساس على ما تنجزه وتحققه تلك المؤسسات التي يجب ان يجسد ميدانيا في اقرب الآجال حتى يتسنى الاندماج الجيد مع الأفاق العامة

يجدر الذكر ان هذا القطاع لايزال دون المستوى المطلوب وهو بحاجة الى اصلاحات جذرية وبالتالي يبقى تحسين واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرهونا بإقامة بيئة نشاط ملائمة وجذابة للاستثمارات الخاصة الوطنية والاجنبية لمواجهة التحديات والعوائق الجديدة

إشكالية الدراسة:

ففي هذه الدراسة سنبحث عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعرف على دورها الاقتصادي وكذا العراقيل التي تعيقها وعلى هذا الاساس يمكن طرح الاشكالية التالية

ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والى اي مدى يمكن لها ان تساهم في الاقتصاد الوطني؟

التساؤلات التالية

ومن خلال هذه الاشكالية نبرز التساؤلات التالية

التساؤلات الفرعية :

- ماهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ماهي التنمية الاقتصادية, وماهي علاقاتها بالمؤسسات ؟
- ماهي العراقيل والعوائق التي تواجهها المؤسسات ؟

الفرضيات

1 – من المحتمل اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا مستقلا بذاته لما لها من خصائص وسيمات تميزها على المؤسسات الكبيرة ومختلف الأشكال التي تأخذها

2 – إمكانية الوصول لتشخيص عام حول التنمية الاقتصادية

3– من المرجح أن الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر لها تأثير إيجابي على ظهور وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها في الاقتصاد الوطني

اهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة:

- معرفة ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- إعطاء نظرة شاملة عن التنمية الاقتصادية منها التعريف والخصائص والأهمية

- ❖ إبراز بعض الصعوبات والمشاكل التي تعيق نشاط وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع توفير السبل المتاحة لدعم هذا القطاع.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة للوصول إلى مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي خلق فرص العمل، هذا من الجانب الاجتماعي، أما من الجانب الأكاديمي والعلمي فنأمل أن يكون هذا العمل أداة لإرشاد الباحثين المقبلين الذين يودون التعمق في البحث أو المعرفة أكثر في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة نستخدم المناهج التالية

المنهج الوصفي: تم اعتماد على هذا المنهج في الجانب النظري من الدراسة في الفصلين الأول والثاني التي تناولت المفاهيم المختلفة للمؤسسات والتنمية

المنهج التحليلي: اعتمدنا على هذا المنهج في الفصل الثالث تماشيا مع طبيعة موضوعه حيث قمنا بتحليل تطورات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا إبراز الأهمية الاقتصادية لها

أسباب اختيار الدراسة :

لقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية

- ❖ تزايد الاهتمام في الآونة الاخيرة بالدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك رئيسيا لاقتصاد الوطني.
- ❖ معرفة أين تكمن العلاقة الفعلية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية
- ❖ ميول شخصي لدراسة وتحليل الموضوع.

الدراسات السابقة:

حضي موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام واسع لدى الأكاديميين نذكر منها ما يلي:

الدراسة الأولى: حكيم شوطي: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر" أطروحة دكتورة جامعة الجزائر 2007 -2008 .

قام الباحث من خلال هذه الدراسة بتحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المفهوم، الخصائص ، عوامل النجاح والفشل ، ثم انتقل إلى عرض تجارب بعض الدول، وكذا تناولت الدراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري ودورها ومكانتها في تنمية الاقتصادية ، وتوصلت هذه الدراسة إلى ضرورة الاهتمام أكثر بهذا القطاع المهمش الذي أصبح ضرورة حتمية للنهوض بالاقتصاد الوطني، ما ميز هذه الدراسة عن دراستنا أنها أبرزت دور ومكانة المؤسسات في التنمية الاقتصادية وكذا الاجتماعية

الدراسة الثانية : شيبان آسيا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية "حالة صناعات التقليدية والحرف في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ، 2008-2009.

قامت هذه الدراسة على تشخيص عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك لتنمية الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أهم الأساليب التنموية في الدول العالم، وبيان أهم الأجهزة المتدخلة، وما ميز هذه الدراسة عن دراستنا أنها درست واقع قطاع الصناعات التقليدية من خلال وضع تشخيص عام للقطاع وبيان استراتجية الجزائر لتطويره وصولا إلى إبراز التنموي لمشاريع الصناعات التقليدية.

الدراسة الثالثة: خباري ميرة: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية "حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي 2007-2008 .

لقد تناولت هذه الدراسة مختلف الإشكالات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة وكذا إبراز بعض الصعوبات والمشاكل التي تعيق نشاط وتطور المؤسسات، وتوصلت هذه الدراسة إلى مختلف السبل المتاحة لدعم هذا القطاع وعوامل نجاحه ، وما ميز هذه الدراسة عن دراساتنا أن وإن صح القول تطرقت إلى التأهيل في المؤسسات الصغير والمتوسطة مفهومه وإستراتيجيته .

محتويات الدراسة :

لدراسة هدا الموضوع قمنا بتقسيم البحث الى ثلاثة فصول ،فصلان نظريان وفصل تطبيقي حيث سيقدم الفصل الأول الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ثلاث مباحث معنونة كالتالي ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأشكالها ،نقاط القوة والضعف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعناصر المكونة لها على التوالي

في حين سنتطرق في الفصل الثاني الى مدخل نظري للتنمية الاقتصادية مقسمة الى ثلاث مباحث ، المبحث الأول ماهية التنمية الاقتصادية المبحث الثاني خصائص ومؤشرات التنمية الاقتصادية والمبحث الثالث مقومات ،معوقات التنمية الاقتصادية ، أما الفصل الثالث فهو دراسة تحليلية لأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية سنقوم من خلاله بدراسة ثلاث مباحث أولها عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وثانيها عن علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الاقتصادية وثالثا الإجراءات المتخدة والمقترحة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل الاقتصاد الوطني.

صعوبات الدراسة

عند القيام بالبحث واجهنا العديد من العراقيل والصعوبات تتمثل أهمها في صعوبة الحصول على المعلومة الاقتصادية الضرورية للدراسة.

صعوبة الحصول على الكتب.

الفصل الأول الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مقدمة الفصل :

نظرا لاهتمام العالم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يزداد تداركا يوما بعد يوم للدور الذي تلعبه في اقتصاديات العالم ،ولذلك اكتسبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي في مختلف الدول المتقدمة والنامية مما جعلها محط أنظار بعض الباحثين، والمفكرين الاقتصاديين الذين اجمعوا على حيوية القطاع ودوره الفعال في تحقيق التنمية،الا أنهم لم يجمعوا على تعريف موحد لهذه المؤسسات ، كما استطاعت أن تبرهن على قوة الدور الذي تلعبه بالرغم من المشاكل والصعوبات التي تواجهها وذلك من خلال الخصائص التي تتميز بها وتجعلها قابلة للتأقلم مع جميع الاقتصاديات.

وسنتناول في هذا الفصل ما يلي :

المبحث الأول :ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأشكالها.

المبحث الثالث : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل انتشارها ونجاحها.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في عملية التنمية الاقتصادية حيث تساهم في التخفيف من البطالة، وتوفير فرص عمل واسعة، ومن خلال هذا المبحث :

- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نشأة معايير تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- خصائص، وظائف ،أهداف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا :صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمثل تحديد تعريف شامل ودقيق خطوة رئيسية في طريقة معالجة هذا الموضوع ،مع تحديد هذا التعريف يشكل عائقا كبيرا أمام مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع وذلك باعتراف العديد من الاقتصاديين ،وهذا راجع كله إلى الاختلاف الموجود في النشاط الاقتصادي من مؤسسة لأخرى والاختلاف الموجود بين درجة النمو الاقتصادي ومكانة هذه المؤسسات في السياسات التنموية.

ووجب علينا التطرق إلى هذه الأسباب المؤدية لاختلاف التعاريف نذكر منه :

-اختلاف درجة النمو :يمثل التفاوت في درجة النمو الاقتصادي بين الدول حتى تنقسم هذه الأخيرة إلى دول متقدمة اقتصاديا صناعيا تكنولوجيا مثل الولايات المتحدة الأمريكية ،ألمانيا ،اليابان تتمتع بنمو اقتصادي كبير ومستمر ,ودول متخلفة اقتصاديا والسائرة في طريق .[1]

-اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي : إن اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي من مؤسسة لأخرى وتنوعه من مؤسسة تستخدم الطبيعة هي العنصر الأساسي كالمؤسسات الفلاحية ،والمؤسسات الإستخراجية ،أَ ما المؤسسات خدماتية فهي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط كما يمكنها الاستغناء عن كثير من العمال عكس المؤسسات السابقة الذكر ، ومن هنا فالمؤسسات الصغيرة

[1] رابح خوني ،ترقية أساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ،كلية الاقتصاد وعلوم التسيير ،فرع اقتصاد التنمية،2003،ص06.

والمتوسطة كبيرة في قطاع الصناعة والزراعة بحكم استثمارها ونمط تنظيمها بينما تعتبر صغيرة في قطاع الخدمات[1]

➢ -**تعدد فروع النشاط الاقتصادي** : تختلف فروع النشاط الاقتصادي وتتنوع فروعه فالنشاط التجاري ينقسم إلى امتداد التجارة بالتجزئة أو الجملة ، وينقسم أيضا إلى امتداد التجارة خارجية وداخلية ،كما تنقسم بقية الأنشطة بدورها إلى نوع الفروع ،ولذلك كل مؤسسة تختلف حسب النشاط الذي تنتمي إليه ،أو إلى احد فروعه من حيث كثافة اليد العاملة ورأس المال المراد استثماره.

ثانيا: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الدول:

نشير انه تقريبا كل دولة من العالم تنفرد بتعريف خاص بها ،بغض النظر عن التوصيات التي تقدمها بعض المؤسسات والمنظمات الدولية ،فبعض الدول تقدم تعاريف ترتبط بدرجة نموها الاقتصادي.

***تعريف الولايات المتحدة الأمريكية**: حسب قانون 1953فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة بحيث تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه ،وقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة المتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين .

-المؤسسات الخدماتية والتجارة بالتجزئة :من1إلى5 $ مليون كرقم أعمال .

-المؤسسات التجارية بالجملة: من 5 إلى15$ مليون كرقم أعمال.

-المؤسسات الصناعية: عدد العمال 250عامل على الأقل.

***تعريف الاتحاد الأوربي** :قبل سنة 1996حول المجمع الأوربي تعريف المؤسسات الصغيرة والمؤسسة على أساس عدد العمال كما يلي:

-المؤسسات الصغيرة جدا : يتراوح عدد عمالها من 1إلى 9 عمال .

[1]- رابح خوني ،ترقية أساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ،كلية الاقتصاد وعلوم التسيير ،فرع اقتصاد التنمية،2003،ص07.

-المؤسسات الصغيرة: من 10إلى 99 عامل .

المؤسسات المتوسطة: من 100إلى499 عامل.

وفي 1996أدى التعريف الجديد إلى تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذلك المؤسسات التي تشغل أقل من 250عامل أو تلك التي رقم أعمالها 40 مليون أورو، التي تراعي مبدأ الاستقلالية ، وتضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت[1] 25%

***تعريف اليابان:** اعتمدت اليابان تعريفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام1963على معياري رأس المال واليد العاملة ،فهذه المؤسسات لا يتجاوز رأس مالها المستثمر 100مليون ين ياباني ،ولا تتجاوز عدد عمالها 300عامل ،أما التقسيم حسب القطاعات فنجد:

المؤسسات الصناعية المنجمية وباقي الفروع :رأس المال المستثمر أقل من 100مليون ين وعدد العمال لا يفوق 300عامل .[2]

***تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي** (OCDO)والتي تضم اقتصاديات مصنعة تعتمد في أغلب الأحيان على التعريفات التالية :

-الصناعات الماكروية Micro industies:وتتمثل في الصناعات الفردية والتي تكون عادة بدون أجزاء أو تشغل 4أجزاء على الأكثر .

-الصناعات الصغيرة جدا Verry small Industies :وهي تلك الصناعات التي تضم من5إلى 19عامل.

-الصناعات الصغيرة SmallI Industies:والتي تضم من 20إلى99عامل.

-الصناعات المتوسطة : وعدد العمال فيها يكون بين 100إلى 499.

[1]-رابح خوني، ترقية أساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ،كلية الاقتصاد وعلوم التسيير ،فرع اقتصاد التنمية ،2003،ص11.

[2]-إيمان مرعي، المشروعات الصغيرة والتنمية التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية ،القاهرة،2005،ص77.

*[1]**تعريف هولندا:** رغم غياب رسمي فيها ،إلا أن الإجراءات التنظيمية التي تضمنها كل من قانون المؤسسات والإجراءات المتعلقة بالتوقف على النشاط، والقانون الخاص بالرسم على رقم الأعمال ،تعتبر كافية لرسم الحدود التي تفصل بين مختلف أصناف المؤسسات وذلك حسب طبيعة نشاطها .

تعد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كل منشأة تشغل 100عامل أو أقل وتنتمي إلى أحد الفروع التالية:

- الصناعة والبناء والتجهيز؛

-ا لتجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة والنشاط الخدمي من الفندقة والمطاعم ؛

-ا لنقل والتخزين والاتصال؛

- *التأمين.*

* ***تعريف الجزائر:*** *عرف المشرع الجزائري المؤسسة الصغيرة والمتوسطة سنة 2000وذلك تزامنا مع توقيع الجزائر على الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتم اعتماد تعريفها مهما كانت طبيعتها القانونية" بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات ،تشغل من 1إلى 250عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2مليار دينار ،كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يملك رأس مالها بمقدار25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات.*[2]

المطلب الثاني : نشأة ومعايير تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لقد ظهر الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من الخمسينيات من هذا القرن وبالضبط بعد الحرب العالمية الثانية ،من طرف الباحثين الاقتصاديين ،وبالخصوص المهتمين بمشاكل التنمية والنمو ،وكذلك المسيرين ومقرري السياسات التنموية سواء في البلدان المتطورة أو النامية وكذا الهيئات العالمية الدولية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة صندوق النقد الدولي FMI ،وما زاد من أهميتها هو أن الاقتصاد الرأسمالي يكاد أن يكون مكونا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1]-عثمان لخلف ،

[2] -محمد بوهزة ،بن يعقوب الطاهر ،تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية ،25-28ماي 2003، سطيف ،الجزائر،2003،ص

ثانيا: معاير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **المعايير الكمية:** من أهم المعايير التي تعتمد في تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

***معيار رأس المال** :يعتبر هذا المعيار من أهم معايير التصنيف لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية والاستثمارية ،إلا انه يبقى مختلف من دولة لأخرى ، فمثلا يحدد سقف رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكويت ب600000دولار أمريكي ، في حين يتراوح بين 35000-200000دولار في بعض الدول الأسيوية كالصين ،الهند، الفلبين وكوريا يصل إلى حدود 700000دولار في الدول المتقدمة.[1]

***معيار حجم الموجودات** :أي ما تملكه المؤسسة من أصول ثابتة.

***معيار رقم الأعمال** :يستعمل لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية ; ويستعمل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

إلا أن هذا المعيار تشويه لبعض النقائص ذلك أن كبر حجم مبيعات المؤسسة وارتفاع رقم أعمالها قد يكون إلى ارتفاع الأسعار وليس لعدد الوحدات المباعة (رقم الأعمال =عدد الوحدات المباعة × السعر) ، وبما أن السعر عادة ما تحدده قوى خارجية عن المؤسسة يبقى تحقيق أرقام كبيرة كذلك بفعل قوى خارجية عن المؤسسة ،لذا يتجه المحللين الى رقم المبيعات القياسي أي يأخذ بعين الاعتبار التغير في الأسعار عوضا عن رقم الأعمال الاسمي .

*معيار العمالة : من أكثر المعايير استعمال وذلك

- بساطة الاستخدام والتطبيق ;
- سهولة الحصول على المعلومة ;
- الثبات النسبي

[1]-خيابة عبد الله ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية تحقيق التنمية المستدامة ،دار الجامعة الجديدة،مصر،2013،ص14.

غير أنه هو الأخر يبقى مختلف من دولة لأخرى، فمثلا في الدولة الصناعية فإن المؤسسة الصغيرة تضم 500 عامل على الأقل وفي الدول النامية هي المؤسسات التي تضم من 20 إلى 1OO عامل على الأقل .[1]

***معيار معامل رأس المال** :وجد معيار رأس المال ÷العمل (K/L) للمزج بين المعيارين ويمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة للوحدة الواحدة من العمل (L) ويحسب بقسمة رأس المال ثابت (K) على عدد العمال (L) والناتج يعني كمية الاستثمار اللازمة لتوظيف عامل واحد في المؤسسة ،وغالبا ما يكون هذا المعيار (K/L)منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلة رأس المال(Pmo/ Pmi) ،ومرتفعا في القطاعات الصناعية للمؤسسات الكبرى والعملاقة التي تحتاج رأس مال كبير وذات التقدم الفني العالي.[2]

- **المعايير النوعية:** لا يمكن للمعايير الكمية من وضع حدود فاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص طبيعة تنظيم العمل أو علاقة المؤسسة بالمحيط أو درجة التخصص وعمق تقسيم العمل...الخ ،لذا فإنه لا يكفي الاعتماد على المعايير الكمية لوحدها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،بل يجب إضافة معايير أًخرى نوعية.

***معيار قيمة المبيعات:** يعتبر هذا المعيار للتفرقة بين المؤسسات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،ومعرفة أهميتها من حيث الحجم ، كما يصنف هذا المعيار ضمن المعايير النوعية غير أنه كمي في قياسه ولكنه نوعي في مدلوله ،ويقيس هذا المعيار مستوى نشاط المشروع وقدرته التنافسية ، ويستعمل هذا المشروع في أمريكا وأوربا ، حيث نصنف المشروعات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،ويرتبط هذا بشكل كبير بالمشروعات الصناعية.[3]

[1]-قاشي خالد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر ،2005-2013،مجلة علمية دولية محكمة متخصصة تصدر عن كلية الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،العدد12،البلدة 2،الجزائر،جوان 2015،ص 14.

[2]-السعيد بريش ، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،حالة الجزائر ،مجلة العلوم الإنسانية، العدد12،جامعة بسكرة،الجزائر،2007،ص-ص62، 63

[3]-عمر خلف نزع، مشروعات أعمال الصغيرة في العراق التوطن والتمويل ،وزارة المالية، مجلة كلية بغداد، جامعة العلوم الاقتصادية، العدد ،الخاص بمؤتمر 2013،ص131

➢ ***المعيار القانوني** : يتوقف شكل المؤسسة القانوني على طبيعة رأس المال وكذا مصادره وجهة وطريقة تمويلها ،فشركات الأموال غالبا ما يكون رأس مالها كبير مقارنة مع الشركات العائلية ،والتضامنية وشكات التوصية البسيطة بالأسهم والشركات والمهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية ،وكذلك صناعة منتجات الألبان والخضر والفواكه والحبوب ،والمحلات التجارية المطابع والأسواق المركزية، بالإضافة إلى ورشات الصيانة وكذا أعمال البناء [1]

***معيار الإدارة:** وتصنف المؤسسة إلى مؤسسة صغيرة ومتوسطة حسب هذا المعيار إذًا اتصفت بالخصائص التالية:

-الجمع بين الملكية والإدارة ؛

-قلة عدد مالكي رأس المال ؛

-ضيق نطاق العمل أي نطاق الإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة واحدة؛

- صغر حجم الطاقة الإنتاجية ؛

-تحمل الطابق الشخصي بشكل كبير ؛

-الاعتماد بشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل؛

***معيار الاستقلالية** : المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي التي تكون مستقلة أي أنها تملك على الأقل 50% من رأس مالها ولكن بعض الدول تكون النسبة أقل من ذلك.

*معيار التكنولوجيا: المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي التي تستعمل أساليب إنتاجية بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبرى

* معيار الملكية: تعود اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ارتفاع خاص وتشغل نسبة كبيرة منها مشروعات فردية وعائلية ، ويلعب المدير هنا دورا كبيرا على جميع المستويات.

[1]- قاشي خالد ،مؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر،2005-2013،مجلة علمية دولية محكمة متخصصة تصدر عن كلية الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،العدد12،البلدة 2الجزائر ،جوان 2015 ، ص14

المطلب الثالث: خصائص، وظائف وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.

أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات يمكن ذكرها فيما يلي:

***سهولة النشأة (التأسيس)**:تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشاءها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تستمد في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي [1].

***الاستقلالية في الإدارة** : عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها ، في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها ،مما يساهم على تحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها ،وكذلك سهولة إقناع العاملين فيها ؛

نجاح المؤسسة في هذه الحالة يتوقف على قدرة الشخص على التحكم وإدارة أعمال المؤسسة في ممارسة مهنتها.

***سهولة وبساطة التنظيم**: تظهر هذه الخاصية أكثر في المؤسسات المتوسطة أين تكون أمام عدد أكبر من العمال ،وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع ،وتوضيح المهام ،التحديد الدقيق للمسؤوليات.

***مركز التدريب الذاتي**: تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل ، بمعنى أنها تعتبر ذاتيا للتدريب والتكوين لها والعاملين فيها،وذلك جزاء

[1]–اسماعيل بوخاوية ،عبد القادر عطوي ،التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر و إستراتجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الدورة التنموية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات ،سطيف ،الجزائر ،2003،ص4.

مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي وهذا ما يساعدهم للحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة ،وهذا الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية وتوسيع نطاق العمل فرص العمل المتاحة .

***جودة المؤسسات:** إ نّ التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النشاط الإنتاجي فيها على مهارات مهنية ،مما يجعلها تستجيب بشكل كبير مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين ،وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات.

***احد آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي:** إنّ إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتطلب مهارات إدارية متواضعة واستثمار بسيط تعتبر مكانا ما يسمح للمرأة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة من خلال المشاركة في مشاريع صغيرة والمساهمة في العملية الإنتاجية.

***قصر فترة الاسترداد** :وهي عبارة عن الفترة المطلوبة للاسترداد تكاليف استثمار مشروع في واقع تدفقاته النقدية لذا في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر فيها في فترة زمنية أقصر من غيرها من الشركات نتيجة ل:

- صغر حجم رأس المال المستثمر؛
- سهولة التسويق؛
- زيادة دورات البيع؛
- قصر دورات الإنتاج.

ثانيا: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

1-ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية ،وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

2-تشكيل إحدى مصادر الدخل لمستخدميها ومستحدثيها كما تعتبر مصدر إضافي لتنمية المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب,

3-تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي,

4-تعتبر حلقة وصل بين النسيج الاقتصادي من خلال العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة بها والمتفاعلة معها.[1]

5-متغيرة في كافة القطاعات الاقتصادية.

6-مصدر مهم للتنافس والمبادرة الذاتية .

7-مصدر مهم للاستخدام وتوفير فرص العمل .

8- أساسيات للصناعة والأعمال الكبرى .

9-تنمي المبدعين والرياديين وتعلم إقامة الأعمال .[2]

ثالثا: وظائف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الوظيفة التقنية تتمثل في الإنتاج والتصنيع والتحويل.
- وظيفة البحث والتنمية.
- وظيفة التمويل وتشمل المحاسبة التحليلية والإحصاء.
- وظيفة تسيير الجودة في المؤسسات التي تمتاز بالمنتوجات المتنافسة.
- وظيفة الموارد البشرية كالتكوين والتدريب.
- العلاقة على الهيئات الحكومية بواسطة القوانين والتنظيمات .
- وظيفة مراقبة التسيير.
- وظيفة التسويق ودراسة السوق وسلوك المستهلك. [3]

[1]-سميرة سعداوي وآخرون ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،فرع مالية ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة الجزائر،2006،ص12.

[2]- نائف بروطي سعاد ،إدارة الأعمال الصغيرة ،دار وائل للنشر،عمان،الأردن،2006،ص56,

[3]-داودي عدون ناصر ،المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة،الجزائر.2003،ص 100

رابعا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

انّ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا الشكل من المؤسسات ولعل أهميتها تكمن في النقاط التالية:

-استيعاب القدرة الكامنة لدى الأفراد خاصة منهم ذوي الكفاءات والمهارات.

-أحداث التوازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهّل إنتاج في المناطق المنعزلة والنائية.

-تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل لأنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجالات مختلفة فلاحية وخدماتية ما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن؛

-تدعيم المؤسسات الكبرى في نشاطها عن طريق ما يعرف بالمناوبة؛

-تفاعلها المباشر مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير وتلبية رغباته الأساسية؛

-الإبداع والابتكار؛[1]

-خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية ؛

الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

- **المتغيرات الكلية** :من حيث مساهمتها في الناتج القومي فإنها تساهم 40% من الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية ،وتبلغ حصةالقطاع50%أما من حيث مساهمتها في رقم الأعمال فتبلغ حصتها 65% من مجموع رقم الأعمال المشروعات في الإتحاد الأوربي ،فمثلا في فرنسا حققت هذه المؤسسات رقم أعمال تقدر ب850مليار فرنك عام 1994.[2]
- **تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا:** بين الريف والمدن ومساهمتها في إعادة التوزيع السكاني وخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والحفاظ على البيئة في المدن الكبرى على وجه الخصوص.

[1]-خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013،ص35.

[2]وفاء عبد الباسط ،مؤسسة رأس المال المخاطر ودرها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،دار النهضة العربية، مصر ،2001،ص18.

- **القدرة على ارتفاع بمستوى الادخار والاستثمار:** تسيير وتعبئة رؤوس الأموال من مصادر متعددة (الادخار، العائلات ،الهيئات الحكومية)وبالتالي تعبئة موارد مالية كانت موجهة للاستهلاك الفردي غير المنتج.
- **الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**
- **المساهمة في التوزيع العادل للدخول:** ويعود هذا لوجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة وتعمل بها عدد هائل من العمال الذي يؤدي إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة وهذا النمط من التوزيع لا يوجد في قليل من المؤسسات الكبيرة والتي لا تعمل في ظروف تنافسية,
- **إشباع رغبات واحتياجات الأفراد: إن** المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فرصة الأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال ترجمة أفكارهم وتطبيق خبراتهم من خلال هذه المؤسسات في أداء تحقيق ذاتهم والإشباع النفسي ،السلطة.
- **خدمة المجتمع:** تؤدي هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمة للمجتمع من حيث ما تقدمه من سلع وخدمات متناسبة مع قدراته وإمكانياته وزيادة قدراته الاستهلاكية وتحسين مستوى معيشتهم وتحقيق مستوى الرفاهية وتعزيز العلاقات الاجتماعية ،كما تساهم في خدمة الحي.

المبحث الثاني : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأشكالها

المطلب الأول :مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرف الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثلاثة مراحل أساسية منذ الاستقلال ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا :مرحلة تهميش القطاع الخاص 1962-1982:

لقد كانت حوالي 98 % من منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ممولة للمستوطنين الفرنسيين قبل الاستقلال وكانت تلك التي تعود إلى الجزائريين محدودة على المستوى العددي و على المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة و القيمة المضافة و بعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركة الاقتصادية الأمر الذي جعل الدولة تصدر الأمر رقم 20/62 الصادر في تاريخ 21 سبتمبر 1962 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة والمرسوم رقم 02/62 الصادر في تاريخ 22 أكتوبر 1962 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة و المرسوم رقم 38/62 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1962 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة.

وفي ظل تبني الخيار الاشتراكي و إعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص و اعتماد سياسات الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام ومحدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، وقد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة من خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر.

حيث بقي القطاع الخاص طيلة هذه الفترة مراقبا بصرامة خاصة بجباية تحد من أي تمويل ذاتي وقوانين عمل قاسية تحرم المؤسسات الخاصة من التجارة الخارجية.

ثانيا: وضع إطار تشريعي و تنظيمي للاستثمار الوطني الخاص 1982–1988:

تتجسد هذه المرحلة في صدور القانون رقم 11–82 المؤرخ في 21 أوت 1982 القانون المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، والذي يهدف إلي تحديد الأدوار المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية للقطاع الخاص الوطني وكذا إطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها ومجالها وشروطها.

حيث أنه في المادة 11 من هذا القانون يهدف إلى: المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية وفي إنشاء مناصب للعمل وتعبئة الادخار و تحقيق التكامل مع القطاع الاشتراكي من خلال المساهمة في أنشطة المرحلة الأخيرة من التحويل الصناعي و المقاولة من الباطن والمشاركة في تحقيق سياسة التنمية الجوية المتوازنة.

غير أن القيود التي ظلت تحكم سير ونمو القطاع الخاص كتحديد سقف الاستثمار الخاص وتحديد مجال تدخله ظلت مانعا قويا يحول دون تحقيق مستويات نمو عالية أو على الأقل متوسطة.

وفي عام 1983 تم إنشاء ديوان للتوجيه (**OSCIP**) لمتابعة الاستثمار الخاص وكان تحت وصاية التخطيط والتهيئة العمرانية في نفس الوقت وكان من مهامه الأساسية: توجيه الاستثمار الخاص الوطني نحو نشاطات مناطق يمكنها الاستجابة لاحتياجات التنمية وتأمين تكاملها مع القطاع العمومي وتأمين تكامل أحسن للاستثمار الخاص في صيرورة التخطيط.

ثالثا– الإصلاحات الاقتصادية 1988–2000

:شهدت الجزائر بدءا من سنة 1988 تحولا جذريا نتيجة لانخفاض أسعار البترول سنة 1986 في ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات ومع تفاقم الأزمة تبنت الجزائر خيار اقتصاد السوق كبديل عن النهج الاشتراكي المتبع وقد أصدرت جملة من القوانين أهمها :

قانون النقد و القرض (القانون رقم 10–90 المؤرخ في تاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض:

جاء هذا القانون لإرساء مبدأ توحيد العملة بين المؤسسات الخاصة والعامة، بالنسبة لإمكانيات الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي وأسعار الفائدة بينما أصبحت الأوراق المالية

بين القطاعين تخضع لنفس معايير الأهلية، وقد تمخض هذا القانون عن جملة من التغيرات التي ما فتئت تحصل على المستوى الدولي و الوطني.

-القانون رقم 19-90 المؤرخ في تاريخ 19 فيفري 1991 المتضمن تحرير التجارة الخارجية : الذي يضمن حرية التجارة الخارجية ويخضع القطاعين (العام و الخاص) لنفس معايير و شروط التصدير والاستيراد هذا ولقد دعم مشروع الإصلاح الاقتصادي بقانون آخر خاص بالاستثمارات صودق عليه طبقا للمرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ بتاريخ 13 أكتوبر 1993 هو قانون الاستثمارات الجديد.

-قانون الاستثمار 1993 المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ بتاريخ 5 أكتوبر 1993 : يعتبر هذا القانون البنية الأساسية في مجال الاستثمار الوطني الخاص و الأجنبي في الجزائر بفتحه آفاقا واسعة ومنحه امتيازات مالية و جبائيه وتقديمه التسهيلات و الحوافز و الضمانات الضرورية في كل القطاعات خاصة تلك التي تعمل ضمنها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع إمكانية الحصول على التمويلات اللازمة من طرف البنوك، وعلى إثره تم تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليات الاستثمار حيث تم تجميع كل المصالح في شباك واحد سمي بوكالة ترقية الاستثمارات.

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقانون المنافسة (المادة 37 من الدستور 1996 : تكريسا لمبدأ حرية الصناعة والتجارة الذي نصت عليه المادة 37 من الدستور الجزائري 1996 والذي فسح المجال أمام الخواص لممارسة النشاط

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة ة والمتوسطة .

هناك عدة أشكال للمؤسسات نذكر منها:

- حسب توجهها (إمكانياتها):

***مؤسسات العائلية:** تتكون من أفراد العائلة ومكان تواجدها هو المنزل وعمالها هم أفراد العائلة ،تهتم بالمنتوجات التقليدية.

* **المؤسسات التقليدية** :هذه المؤسسات تلجأ إلى العامل الأجير واعتمادها على اليد العاملة البسيطة ،وتتميز باستقلال مكان العمل عن المنزل.

***المؤسسات المتطورة وغير المتطورة** : تلمح فيها اختلافا عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأخرى ،وذلك من ناحية التنظيم العملي ، واستخدام رأس مال ثابت ،ومن ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة .

- **على أساس تنظيم العمل:**

ونميز نوعان هما:

***المؤسسة الصناعية:** تشمل كل المصانع الصغيرة والمتوسطة ،تتميز بتقسيم العمل، وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة.

***المؤسسات غير المصنعة** : هي مزيج بين النظام العائلي والحرفي حيث يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل في تنظيم العمل ،أما الحرفي فيصنع بموجب سلع أمنتجات حسب احتياجات الزبائن.

- **حسب طبيعة المنتجات:**

وتصنف إلى ثلاثة أنواع هي:

***مؤسسة إنتاج السلع الاستهلاكية:** يتمثل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية مثل المنتجات الغذائية ،النسيج ،المنتجات الجلدية ،المنتجات الفلاحية...الخ

***مؤسسات إنتاج السلع الوسطية** :وهو يضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في قطاع النقل ،الصناعية الكهرومائية ،الصناعة الميكانيكية ،والصناعة الكيماوية والبلاستيكية، المناجم والمحاجر.

***مؤسسات إنتاج الاستهلاك:** تعتمد عامة على التكنولوجيا وكثافة رأس المال السلع و الخدمات.

***مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:**

أهم ما تتميز به صناعات سلع التجهيز عن الصناعات السابقة ،احتياجاتها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بتكنولوجية عالية الإنتاج ،وكثافة رؤوس الأموال الكبيرة التي تستلزمها؛ الأمر الذي لا يتماشى معه وإمكانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يضيق عليها دائرة النشاط في هذا المجال ،إذا تنحصر نشاطها في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة التجهيزات البسيطة في الدول المتطورة أما الدول المتخلفة فلا يتعدى نشاطها مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات .[1]

- **حسب طبيعتها**

1-مؤسسات التنمية الصناعية:

يقصد بمشروعات الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخاصة إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة إلى تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع وتعبئتها وتغليفها وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط المؤسسات كالآتي:

* الأنشطة التي تقبل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها إلى حد كبير جدا وبالتالي يمكن أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج السلع ويقطن كل مصنع بالقرب من وجود أماكن المواد الخام.

*الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف لأن هذه المؤسسات تعتمد على الإنتاج اليومي للسوق وتكون فترة التخزين قصيرة ،ويبرر أن تكون قريبة من أسواق المستهلكين.

*صناعات السلع ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين كمنتجات الخياطة والصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي.

2- مؤسسات التنمية الزراعية :

تمس النشاطات الفلاحية

مشروعات التنمية الزراعية: إنتاج الخضر والفواكه والحبوب والبيوت البلاستيكية .

[1] منال طلعت محمود،التنمية والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث ،مصر ،2001 ، ص303

مشروع الثروة الحيوانية :كتربية الأغنام والأبقار وتربية النحل ، الدواجن ،الألبان ومشتقاته.

الثروة السمكية : الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

3–مؤسسات التنمية الخدمية والتجارة:

مؤسسات التنمية الخدمية :وتشمل المؤسسات التي تقوم بالخدمات المصرفية ، الفندقية ،السياحية ،والتشغيل ،خدمات النظافة ، والنقل والتحميل والتوزيع ،خدمات النشر النقل ،الكمبيوتر ،الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة.

***المؤسسات التجارية** :تشمل أيضا المتاجر بجميع أنواعها مثل المتاجر العامة والمتاجر المتخصصة في نوع معين من السلع مثل الأثاث والمتاجر .

- **حسب معيار الملكية**

***المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية** :هذا النوع من المؤسسات تعود ملكيتها للقطاع الحكومي إلا أننا نشير إلى أهداف هذا الصنف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر قليل جدا في جميع الدول .

***المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:** هي جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص سواء كان محليا أو عبارة عن استثمار أجنبي وهذه المؤسسات يمكن أن تكون شركات مساهمة أو تضامنية، كما يمكن أن تكون فردية أو عائلية ،وهذا النوع هو أكثر انتشارا في العالم .

***المؤسسات المختلطة** :وتكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والخاص بنسب متفاوتة[1]

المطلب الثالث: نقاط القوة والضعف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعناصر المكونة لها

لكل مؤسسة نقاط قوة وضعف ،وعلى غرار ذلك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقاط قوة وضعف لا يمكن اسقاطها على جميع المؤسسات ولا تعميمها ،لأن ليس لكل مؤسسة خصائص موحدة ،وظروف مماثلة ،ونظرا لذلك تبقى النقاط التي سنعرضها معقولة إلى حد كبير وهي كما يلي :

[1]–عبد القادر حاجي ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية، دار النشر، مصر ،2003،ص 14

أولا :نقاط القوة

-البساطة في منظومتها ؛

-بساطة التكاليف لبنيتها ؛

-تقاوم بسرعة النافس الاقتصادي؛

- يكون فيها نظام الاتصال بسيط ومباشر بين المدير والزبائن؛

-عادة ما تكون تكاليف الإنتاج أقل درجة من أسعار العائدات وأكثر تنافس بالمقارنة مع المؤسسات الكبرى ؛

-تتميز بالمحافظة على مكانتها في السوق ومرونتها ؛

هيكلها التنظيمي أقل بيروقراطية من المؤسسات الكبرى ، كما تكون ذات سرعة في اتخاذ القرارات ورد فعل سريع على التغيرات الحادثة .[1]

ثانيا: نقاط الضعف

يمكن عدها في ما يلي:

-نقص المعلومات :

إن قدرة التوزيع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كافية لحقائق التالية:

*التعامل بالمعلومات المجزأة؛

*تجاهل التطور الإداري .

-نقص الموارد المالية:

إن نقض مصادر البحث والتسويق يمكن أن يشكل خطورة قصوى ،خاصة وإن وجود المختصين المؤهلين أصبح ضرورة .

[1]- نبيل جواد، ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،ط1، لبنان ،2006 ،ص 43-40

-عجز هيأة التسيير خاصة منها المحاسبية.[1]

ثالثا: العناصر المكونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-الموارد المادي ة:تصنف إلى صنفين

*مجموعة عناصر غير ثابتة: والتي يجب على المؤسسة امتلاكها كالأرض والعمل ،المحل والمكاتب.

*مجموعة عناصر متحولة :والتي تتحول الواحدة بالأخرى وذلك من خلال الدائرة الاستثمارية مقل الموارد الأولية,

2-**الموارد غير المادية**: من أهم العناصر المكونة للشركة في العالم الحديث هي **عناصر غير مادية ،إذا أن** العمليات التجارية الرئيسة تتعلق بهذه العناصر من الموارد وتتمثل في الملكية الفردية .

3-الموارد البشرية: تتمثل هذه الموارد في:

***المدراء والمالكين**: هو المسؤول عن أداء مجموعة من المرؤوسين بغرض تحقيق أهداف المنظمة ،وعليه تحقيق ثلاث مهام رئيسية(العمل مع الآخرين ، القيام بالوظائف الإدارية ،الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة)؛

وذلك لإنجاز أهداف المنظمة بكفاءة وفعالية ،ويتم تصنيف المدراء بناءا على خمسة تصنيفات يتم على أساسها تحديد أنواع المدراء حسب:

-**المستوى الإداري** :المدير ،الإدارة العليا ،الإدارة الوسطى.

-**مجالات الإدارة** :مدير التسويق، الإنتاج، المالية.

-**نطاق الإشراق**: مدير وظيفي ، مدير عام.

-**المسمى الوظيفي**: المدير ،المدير الإداري ،رئيس إداري.

[1]- ، نبيل جواد، ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،ط1، لبنان ،2006ص 40-43

وتشمل وظيفة المدير في أي مؤسسة أو مشروعة تحفيز أعضاء الفريق أو الموظفين ومساعدتهم للوصول إلى أهداف مرتبطة بالأعمال .

يمكن تقسيم الأساليب التي تعتمدها القائد إلى أربعة وهي:

القيادة التي تهتم بالإنجاز، القيادة الموجهة، القيادة بالمشاركة، القيادة المساندة.

عملية القيادة:

تشمل خمسة مهام أساسية للمدراء:

–التخطيط: يشمل تحديد أهداف المنظمة وتقرير أفضل السبل لإنجازها.

–التنظيم: تنظيم الأفراد والموارد المتاحة لتنفيذ الخطة.

–صناعة القرار :ويشمل تحديد مشاكل العمل ،وضع البدائل التصحيحية واختيار البديل الأمثل.

–القيادة والتوجيه: فالقيادة الفعالة تجعل أفراد المؤسسة يعملون معا بتناسق وانسجام لبلوغ الهدف.

–الرقابة: تشمل مراقبة جميع العمليات داخل المؤسسة.

***العمال** :

يقومون بتنفيذ الأوامر في المؤسسة بغية الوصول إلى أهداف الشركة ،يقوم القائد الذي يمثل أعلى الهرم الوظيفي بتوصيل المعلومات إلى أسفل لكل المستويات في الفريق وتبقي المشكلة في ذلك النمط من الإدارة من القمة إلى القاع حيث أننا لا تتمكن غالبا من التأكد الدائم والمستمر من وصول الرسالة ، نظرا لقلة التغذية المرتدة من المستويات الثلاثة من خلال خبراء تكنولوجيا المعلومات.

لعل أفضل طريقة للوصول إلى قرار هي مناقشة المشكلة مع الزبائن وتحليل البدائل المتاحة وعلينا تشجيع من تقوم باستشارتهم على إبداء الرأي

وإذا ما تطلب الأمر يمكن إشراك الآخرين في تقديم الأفكار وتجمع البيانات اللازمة ويعد البحث في كافة الخيارات [1]

[1]-نبيل جواد، ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،ط1، لبنان ،2006،ص43-45

المبحث الثالث: مصادر تمويل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تلجأ هذه المؤسسات في البداية إلى التمويل الذاتي وهو عن طريق الأموال الشخصية لصاحب المؤسسة وفي معظم البلدان النامية يتصف بانخفاض القدرة على الادخار ، مما يحدد التمويل الذاتي المتاح ،فيلجأ صاحب المشروع إلى مصادر تمويل أخرى منها:[1]

1-مصادر غير رسمية:

وهي القنوات التي تعمل خارج النظام القانوني الرسمي في الدولة كالاقتراض من الأصدقاء والعائلات والرهونات وجمعيات الائتمان...الخ ، تقدم هذا التمويل غير الرسمي في معظم الخدمات المالية للمؤسسات الصغيرة.[2]

2_ **مصادر رسمية** :تتمثل هذه المؤسسات المالية الرسمية في الجهات التالية:[3]

***التمويل المصرفي (البنوك المصرفية)**:تقوم هذه البنوك بتقديم فروض للمؤسسات مقابل حصول البنك على فائدة مقابل هذا القرض ،وفق شروط وضمانات متفق عليها كلا الطرفي.

***التمويل التجاري**: وهو التمويل التلقائي أو الطبيعي لأنه ينتج عن العمليات التجارية العادية.

***البنوك الإسلامية** : يأخذ التمويل في هذه البنوك نظاما مستقرا ومرن يهدف إلى ترسيخ مبدأ التعاون والحرية ،كما يعتبر هذا التمويل بمثابة تقنيات تمويلية بداية النظام المعمول به في البنوك الكلاسيكية المبني على سعر الفائدة ،على سبيل المثال: -التمويل بالمشاركة :البنك يساهم في التمويل

-التمويل بالمرابحة: يتكفل بشراء التجهيزات ووسائل الإنتاج

[1] حديد كامل آل شيب،ادارة مالية للشركات المتقدمة، دار الباروزي، الأردن ،2010،ص49.

[2] -ماجد العطية، إدارة المشروعات الصغيرة ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،2001،ص70.

[3] _خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية تحقيق التنمية المستدامة ،دار الجامعة الجديدة،مصر،2013،ص35-36.

***التمويل عن طريق رأس المال المخاطر:** يعرف هذا التمويل بأنه التغيير الهيكلي في الإدارة المالية للمؤسسة الفردية أو العائلية من خلال عميل له صفة شريك يمول ويوجه قرارات إستراتجية للمشروع ويهدف إلى تحقيق مردودية على المدى الطويل.

***التمويل عن طريق البورصة:** ويكون إما عن طريق التمويل بإصدار أسهم عادية أو ممتازة تعتبر من قبيل المشاركة في رأس المال عن طريق التمويل بإصدار سندات فهو تمويل بالمديونية طويلة الأجل .

المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات عدة مشاكل ويمكن تصنيفها إلى مشاكل اقتصادية ومشاكل تسويقية وإدارية وتتفرع هذه المشاكل إلى مشكلات داخلية ومشكلات خارجية، المشاكل الداخلية تتعلق بالمنشأة أو المشاكل التي تحدث في هيكلها الداخلي أما المشاكل الخارجية هي المشكلات التي تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي والاستثماري بصفة عامة ويكون في هذه المشكلة تأثير على المنشأة ،كما يصعب على المؤسسات السيطرة عليها .

1-المشاكل الاقتصادية:

*** المشكلات الخارجية :**

-انكماش النشاط الاقتصادي وركود حرية التبادل التجاري؛

-زيادة عرض الإنتاج الوطني وصعوبة التصدير بالإضافة إلى منافسة المنتجات الأجنبية للإنتاج الوطني خاصة الاقتصاد الحر ؛

-مشكلة المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعضها البعض ومنافستها كذلك مع المؤسسات الكبيرة والشركات الأجنبية؛

*** المشكلات الداخلية :**

- مشكلات ناتجة عن ضعف دراسة جدوى للمشروع؛

-مشكلة التوسعات غير المخططة ،فإن أصحاب هذه المؤسسات يقومون بإجراء توسعات واستثمار في المباني وشراء مخزونات سلعية كبيرة ،دون تخطيط ،وينتج عن هذه المشكلات وجود طاقات إنتاجية عاطلة وفشل كثير من هذه المنشأة والخروج من السوق ؛

-ارتفاع النفقات الثابتة غبر المباشرة التي تتحملها مؤسسات مثل رواتب موظفي الإدارة ،ايجازات المباني؛

2-المشاكل التسويقية:

***مشكلات خارجية:**

-مشكلة تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية لدوافع عاطفية قائمة على ارتباطه بالسلع المستوردة لفترة زمنية طويلة؛

-مشكلة المنافسة المستوردة ومثيلاتها من المنتجات الوطنية ،وذلك راجع الى حرية الاستيراد من الأسواق الخارجية وعدم توفير الحماية الكافية للمبيعات الوطنية ؛

-مشكلة انخفاض من حجم الطلب لقطاع كبير من ظروف المستهلكين وهذا يؤدي الى التأثير على حجم الطلب الكلي ؛

***المشكلات الداخلية :**

-مشكلة عدم اهتمام المؤسسات الصغيرة بدراسة السوق المتوقع لتصريف سلعهم والخدمات وعدم الاهتمام بإجراء دراسات التنبؤ لحجم الطلب على منتجات المؤسسة ؛

- مشكلة نقص الكفاءات التسويقية ونقص القوى البيعية ؛

-مشكلة عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إلزام التجار بأسعار معينة

3- المشكلات الإدارية:

-مشكلات مركزية في اتخاذ القرارات حيث تكون مسؤولية جميع المهام من طرف مسؤول واحد ؛

-نقص المهارات والقدرات الإدارية ؛

-عدم الاهتمام بتحليل وتصنيف الوظائف ،من أدى إلى عشوائية اختبار العمال ؛

-عدم وجود تنظيم واضح في المؤسسة ؛

-ضعف الثقة بالرئيس والعاملين.

4 –المشكلات التمويلية: تعتبر من أهم الصعوبات للمؤسسة نظرا لنقص التمويل البنكي لهذه المؤسسات ، إضافة لغياب المؤسسات المالية في الدول النامية ،ونجد هذه المؤسسات تعتمد على التمويل الذاتي ،هذا التمويل يؤثر على توسيع المشروع ، وفي البلدان النامية بينت بعض الدراسات عدم قبول أو قدرة البنوك على تمويل هذه المؤسسات سواء عند إنشائها أو توسيعها مبررا ذلك:

-افتقاد الثقة في القائمين على المشاريع الصغيرة والمتوسطة ,

-ضعف الضمانات المتوفرة اللازمة لتقديمها إلى البنوك للحصول على التمويل .

-إن معظم المشاريع الصغيرة تعمل في القطاع الرسمي وليس لها سجلات ضريبية مما يزيد مختطر التعامل معها.

-نقص الخبرة التنظيمية والإدارية في المعاملات البنكية .[1]

المطلب الثالث: عوامل انتشار ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر انتشارا من المؤسسات الصناعية الكبرى ويرجع ذلك إلى عوامل داخلية خاصة وعوامل نذكر منها:

*الكثير من الأفراد لا يرغبون في الوقت الحالي في العمل لدى الشركات الكبرى في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينظر العاملين على أنهم العاملين ملاك لهذا المشروع ،كما تقوم بإشراك العاملين في أرياح المؤسسة ويهدف إلى زيادة انتمائهم لهذه الشركات حيث يكون الاتصال المباشر بين الإدارة والعمال في هذه المؤسسات واستشارتهم لكي يحسون بالثقة وبذل جهودهم والتضحية من أجلها.

[1]- فريدة لقرط ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها ،بحوث أوراق محل الدورة الدولية ،25-28 ،ماي، 2005حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات العامة ، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار، سطيف ،الجزائر ،2004،ص123 .

*مرونة اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج والأسعار.

*وجود مرونة بين قسم التسويق وقسم الإنتاج.

*التنسيق بين الإنتاج والبيع وهذا يساهم في تحديد أسعار البيع.

*قلة رأس المال المستثمر

*تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببساطة رأس المال المستثمر.

*سهولة إقامة مشروعات في كل مكان .

*توفير مناصب الشغل.

***المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بكل النشاطات:** ما يميز هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبرى هو كونها تهتم بكل النشاطات ،فيمكن أن تنشأ في أي مكان ، فهي تلبي كل من له رغبة في الاستثمار.

***قوة العلاقات بالقوى التنافسية** : تحقيق وضعية تنافسية ملائمة مع قوى تنافسية (الزبائن ،الموردين ...الخ)؛ بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن النمو الذي نحققه تعود في جزء منه إلى التفاعلات التي تحيط بها ،وتقربها من القوى التنافسية لمعرفة طريقة مواجهتها .[1]

- عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
- يمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلي:[2]

***الملك لديه أهداف محددة:** يجب على مدير المؤسسة أن يقوم بوضع أهداف واضحة وصريحة لأعمال هذه المؤسسة ،فتتجسد هذه المعرفة بوجود إجابات واضحة ودقيقة على العديد من الأسئلة قد عرضت بوضوح مع العاملين .

[1]-مدخل خالد ،التأهيل كآلية تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،دراسة حالة الجزائر 2010-2015،مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر 03، 2011-2012،ص 45.

[2]-طاهر منصور محسن الفالبي ،إدارة وإستراتجية منظمة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ،دار وائل للنشر ،الأردن، 2009،ص37

***المعرفة التامة بالسوق** :معرفة الزبائن المستهدفين وتتطلب خلق الأسواق ولو بدت ضمنية غير ظاهرة في البداية أو ما انتظرته الأسواق لم يتحقق بعد ولم يصل إلى حد الإشباع .

***قدرة المنظمة على تقديم أشياء متميزة** :تقدم وتجلب هذه المؤسسة شيء جديد للسوق ،حتى ولو بدت مزدحمة بالمنافسين لها من خلال المنتج.

***إدارة متكيفة مع التطور** :إن نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة اذا ما أراد الاستمرار فإنه يسند الى وجود فهم جيد للتطور مرتبط بالتنظيم والإدارة ،كما يعبر البعض عنها بالآليات لكونها تساعد على البدء الجيد والصحيح

الخلاصة:

تناولنا في هذا الفصل أهم الأسس النظرية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتقديم تعاريف مختلفة ،وتجارب دولية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وبعض الخصائص والأهداف ومعوقاتها وعوامل انتشارها ونجاحها ، كما تعد الركيزة الأساسية في النسيج الاقتصادي للبلد فهي أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي الدي يتحقق من التنمية الاقتصادية وهذا ما سنتناوله من خلال الفصل الثاني.

الفصل الثاني

مدخل النظري للتنمية الاقتصادية

تمهيد :

المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة تعد الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية، وتلعب دورا هاما في توسيع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التكامل الاقتصادي في مختلف القطاعات؛

فإن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي في الاتجاه الحر ،تعتبر احدى وسائل الانعاش الاقتصادي نظرا لمرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة ورفع القيمة المضافة .

المبحث الأول: مدخل نظري للتنمية الاقتصادية

يمكن النظر الى عملية التنمية الاقتصادية ،غلى اعتبار أن هذه العملية من بين خصائص مرحلة التقدم الاقتصادي ،لأن الظروف التي مرت بها الدل الرأسمالية مالية خاصة ظهور الثورة الصناعية ، مما دفعت هذه الدول الى الانخراط في مراحل النمو الاقتصادي ،أما العالم النامي اليوم فلا يمكن أن يسعفه الزمن للوصول الى تطلعاته في التقدم والرخاء المادي الانساني وهذا ما يحتاج الى دفعات قوية في عملية التنمية الشاملة تضم كل قطاعات المجتمع.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية ومراحل تطورها

اولا: مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد اختلفت مفاهيم التنمية الاقتصادية باختلاف المدارس والفترات الزمنية، وأصبح من الصعب تحديد مفهوم واضح للتنمية الاقتصادية سوف نقوم بطرح بعض المفاهيم:

- **التّنمية الاقتصاديّة (بالإنجليزيّة (Economic Development** :هي عبارة عن أحد المقاييس الاقتصاديّة المعتمدة على التكنولوجيا، للانتقال من حالةٍ اقتصاديّةٍ إلى أخرى جديدةٍ؛ بهدف تحسينها، مثل: الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعيّ إلى الصناعيّ؛ أو الانتقال من الاقتصاد التجاريّ إلى التجاريّ المعتمد على التّكنولوجيا..
- وتُعرَّف التّنمية الاقتصاديّة بأنّها العمليّة الهادفة إلى تعزيز نموّ اقتصاد الدّول؛ وذلك بتطبيق العديد من الخُطط التطويريّة، التي تجعلها أكثر تقدُّماً وتطوّراً، ممّا يؤثّر على المجتمع تأثيراً إيجابيّاً، عن طريق تنفيذ مجموعةٍ من الاستراتيجيّات الاقتصاديّة الناجحة،
- وتُعرّفُ أيضاً بأنّها سعي المجتمعات إلى زيادة قدرتها الاقتصاديّة؛ للاستفادة من الثّروات المتاحة في بيئاتها، وتحديداً في المناطق التي تعاني غيابَ التنوّع الاقتصاديّ المؤثّر سلباً على البيئة المحليّة عامّةً.
- علم الاقتصاد والتّنمية الاقتصاديّة تُعدّ التّنمية الاقتصاديّة فرعاً من فروع علم الاقتصاد؛ حيث ساهمت في تطوير القطاعات الاقتصاديّة في الدّول النّامية ونهوضها؛ لذلك تعدُّ من الوسائل المعزّزة للنموّ الاقتصاديّ في العديد من القطاعات العامّة، مثل: التّعليم، والصحّة، وبيئة العمل، والسّياسات الاجتماعيّة،

وغيرها من القطاعات التي تسعى إلى زيادة كفاءتها وقدرتها على التّأقلم مع الظّروف الاقتصاديّة المؤثّرة على قطاع الاقتصاد؛ سواءً الكليّ، أو الجزئيّ.

❖ تاريخ التّنمية الاقتصاديّة إنّ التفكير الحقيقيّ في التّنمية الاقتصاديّة يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالميّة الثانية؛ وخصوصاً بعد خضوع العديد من الدّول للاحتلال الأوروبيّ، إذ أثّر كثيراً على مجتمعاتها؛ بسبب استغلاله الموارِدَ الطبيعيّة فيها، وبعد إنهاء الاحتلال الأوروبيّ لهذه الدّول، بقيت تعاني انخفاضاً في معدّل المستوى المعيشيّ، مع انتشارٍ ملحوظٍ للمجتمعات الفقيرة، المعروفة في الأدبيّات الاقتصاديّة بمصطلح الدُّول النّامية.

❖ اعتمد تطبيق التّنمية الاقتصاديّة ودراستها في القرن العشرين، على إدراك مجموعةٍ من المعايير والمؤشّرات المستخدَمة للتّعامل مع الدول، وخصوصاً النّامية منها؛ لذلك لا يوجد إلى الآن تعريف ثابت لمصطلحات الدول النّامية، ممّا أدّى إلى ضرورة تفعيل دور القياس في فهم التّنمية الاقتصاديّة لهذه الدّول، لذا تمّ الاعتماد على معيار دخل الأفراد؛ لأنّه من أهمّ المعايير الاقتصاديّة تأثيراً على الاقتصاد؛ إذ كلّما كان الدخل الفرديّ مرتفعاً، أدّى ذلك إلى نموّ الاقتصاد، واستُخدِم كذلك معيار قيمة الخدمات والسّلع، فعندما يمتلك السكّان قوّةً شرائيّةً مناسبةً، عندها يشير ذلك إلى وجود تنمية اقتصاديّة واضحة، تُعرَف بمصطلح الرّفاه الاقتصاديّ.[1]

❖ اهتمّ البنك الدوليّ في عام 1985م بمتابعة التّنمية الاقتصاديّة في الدّول النّامية، خاصّةً ذات الدّخل المنخفض نسبيّاً؛ إذ تمّت الإشارة إلى أنّ الدّولة النامية هي التي تحتاج دعماً في تنميتها الاقتصاديّة، ومعدّل الدّخل الخاصّ للفرد الواحد فيها أقلّ من 400 دولار أمريكيّ، مقارنةً بالدول متوسّطة الدّخل، حيث يتجاوز معدّل دخل الفرد فيها 400 دولار، وهكذا أصبح للتّنمية الاقتصاديّة دور محوريّ ومهمّ في الواقع الاقتصاديّ للدّول، وتحديداً تلك التي تعاني صعوبةً كبيرةً في التعامل مع قطاع الاقتصاد الخاصّ بها، ممّا يدفعها إلى تطبيق خُطّة استراتيجيّة وتنمويّة؛ بهدف دعم التّنمية الاقتصاديّة فيها

❖ التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال المهارات البشرية وزيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن، ولا تتضمن التنمية الاقتصادية تغيرات اقتصادية معينة بل تتضمن تغيرات في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، كما

[1]–محمد أحمد الدوري ،التخلف الاقتصادي ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1983، ص 53

تتضمن التنمية الاقتصادية زيادة الدخل القومي الحقيقي ومنه زيادة الادخار فالتراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع وتحسن مستويات المعيشة والصحة والتعليم والسكان .[1]

❖ إن التنمية الاقتصادية هي عملية متعددة تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية ، والنظم السياسية والإدارية جنبا الى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني ،واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما.[2]

❖ التنمية هي إعادة تشكيل كافة هياكل المجتمع فهي تعيد تشكيل القاعدة الاقتصادية للمجتمع وما يعلوها من بناء فوقي من علاقات الإنتاج وما ينبثق عنها من قوانين اقتصادية تشكل القوى المنتجة وتوجه تطورها ومستواه وتحدد مدى الموارد الاقتصادية المالية وتوزيعها الجغرافي في إطار قوانين الطبيعة

❖ التنمية هي توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية ،والدخل وتطويره للمقدرة البشرية وحسب هذه الرؤيا فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم وهكذا تصبح عملية التنمية في عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية [3]

ثانيا:مراحل تطور عملية التنمية الاقتصادية

سنخلص هذه المراحل في جدول التالي

الجدول رقم(2-1): تطور عملية التنمية الاقتصادية

التركيز	الأدوات
-استثمارات متحركة في الصناعات التحويلية من المجتمعات المحلية ؛ -جذب استثمارات أجنبية مباشرة؛	-إعطاء منح سخية ،وحوافز ضريبية وقروض مدفوعة للمستثمرين في مجال الصناعات التحويلية ؛

[1]-محمد عبد العزيز عدمية ،محمد علي الليبي ، التنمية الاقتصادية ،مفهومها ،نظرياتها ،سياساتها، الدار الجامعية ،مصر ،2004،ص 16-17

[2]-رمزي علي ابراهيم سلامة ،اقتصاديات التنمية ،دار الجامعية للطباعة والنشر ،مصر،1991،ص197-198.

[3]-باتر علي وردم ،مخاطر العولمة على التنمية الشاملة المستدامة ، دار الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ،الطبعة1، 2003، ص 140

-القيام بالاستثمارات في البنية التحتية المادية ؛	– استثمارات مدفوعة البنية التحتية ؛ -انخفاض تكاليف الإنتاج من خلال أساليب مثل استخدام عمالة رخيصة ؛
عقد الثمانينات	
-المحافظة على نشاطات الأعمال المحلية ونموها ؛ -استمرار التركيز على جذب الاستثمار الموجه نحو الداخل ولكنه يستهدف قطاعات محددة أو يأتي في مناطق جغرافية ؛	– توجه دفع المبالغ مباشرة إلى نشاطات أعمال منفردة ؛ -ايجاد أماكن عمل بأقلية نشاطات أعمال (تقديم المشورة والتدريب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
أواخر التسعينات	
-جعل بيئات نشاطات الأعمال ككل مناسبة ؛ -اقامة استثمارات مرنة (مثلا تطوير الموارد البشرية) -ميل استثمارات القطاع العام والعمل نحو المصلحة العامة ؛ تحسين مستوى نوعية الحياة والأمن؛	-وضع استراتجيات شمولية لتوفير بيئة محلية لنشاطات الأعمال تتسم بالمنافسة وتشجيع النمو للشركات المحلية ؛ -تطوير القوى العاملة وتشجيع المحافظة على مستوى جودة التحسينات؛

المصدر :وحدة التنمية الاقتصادية المحلية للبنك الدولي ،الدليل الارضادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية ص 06

تحليل الجدول في عقد السبعينات إلى أواسط الثمانينات ركز على الاستثمارات المتحركة في الصناعات التحويلية في المجتمعات المحلية وكذلك ركز على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للقيام

بالاستثمارات في البني التحتية المادية ،وإعطاء حوافز ضريبة وقروض مدفوعة للمستثمرين في مجال الصناعات التحويلية ،واستثمارات مدفوعة للبنية التحتية وخفضّ من تكاليف الإنتاج لاستخدام عمالة رخيصة؛

وفي أواسط الثمانينات الي أواسط التسعينات ركز على المحافظة بنشاطات الأعمال المحلية ونموها واستمرار التركيز على جذب الاستثمار الأجنبي نحو الداخل لاستهداف قطاعات محددة في مناطق جغرافية، ووجه دفع المبالغ مباشرة إلى نشاطات أعمال فردية وإيجاد أماكن عمل قريبة من المشروعات وتقديم التدريب اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ؛

في أواخر التسعينات جعل بيئات نشاطات الأعمال وإقامة استثمارات مرنة مثلا تطوير الموارد البشرية والميول لاستثمارات القطاع العام والعمل نحو المصلحة العامة، ووضع إستراتجيات شاملة لوضع لتوفير بيئة محلية لنشاطات الأعمال وتتميز بالمنافسة وتشجيع النمو للشركات المحلية ، وتطوير القوي العاملة وتشجيع المحافظة على مستوى جودة التحسينات .

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية

أولا :أهمية التنمية الاقتصادية

تتمثل في زيادة الدخل القومي والارتقاء بمستوى معيشة الإنسان وتقليل الفجوة الداخلية مع تعديل تركيبة هيكل الاقتصاد القومي لصالح قطاع الصناعة والتجارة وتلك الأهداف هي في واقع الأمر بمثابة علاج للمشكلات الناتجة عن الخصائص الأساسية التي تتمثل في اقتصاديات الدول الفقيرة وهي أيضا

*الدول المنتجة للمواد الأولية وبعضها قابل للنفاذ.

*تواجه ضغوطات سكانية وارتفاع معدلات المواليد.

*تمتلك موارد طبيعية لم يتم تطويرها نظرا لضعف الاستثمارات خاصة بالبنية التحتية.

*العجز في رأس المال نتيجة ضعف التراكم الرأسمالي بسبب نقص المدخرات.

*ميل معدلات التبادل التجاري لغير صالحها مما يجعل هذه الدول عرضة للتقلب الاقتصادي وتأثرها بالدورات الاقتصادية العالمية.

هناك إجراءات وسياسات يتعين على الدول إنتاجها كأساس لتحقيق أهداف التنمية حيث يرى الاقتصاديون ان وجود مناخ وبيئة مواتية لأي نشاط اقتصادي .

– السياسات المالية والنقدية وإدارة الدين الخارجي وخدمته وهي عناصر رئيسية وضرورية للنمو الاقتصادي الحقيقي المستمر.

كما ينبغي هذه السياسات لزيادة المدخرات وتوجيهها للاستثمار في مشروعات تعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

–تنمية الصادرات والتي بعدها الاقتصاديون بمثابة فاطرة النمو.

–وضع التشريعات اللازمة للحد من الاحتكارات وتحقيق مبدأ السوق الحرة على أسس اقتصادية سليمة ،توفر المنتجات بالمواصفات المطلوبة وبالأسعار المناسبة دون اجتراء على حق المواطن في اختيار المنتج الملائم للسعر المناسب .

توفر البنية التحتية من مواصلات واتصالات وطرق ومنح الإعفاءات الضريبية والجمركية بالقدر الذي لا يؤثر سلبا على الصناعات الوطنية القائمة . [1]

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية

التنمية هي مزيج من التطبيق الفكري والفهم العلمي والنظري بما يجب أن تجربة المجتمعات الفقيرة والمتخلفة من تعديلات في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،بهدف تحقيق حياة أفضل ،وأيا ما كان المفهوم الخاص للحياة الأفضل في المفهوم العام لها والذي تضمنته التنمية يعني تحقيق أهداف المستخلصة في الشكل التالي:

1– سهيلة فريد االنياني ، التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل ، دار الراية للنشر والتوزيع ،الأردن ،2015،ص 100–101

الشكل رقم02-01: الأهداف الجوهرية للتنمية الاقتصادية

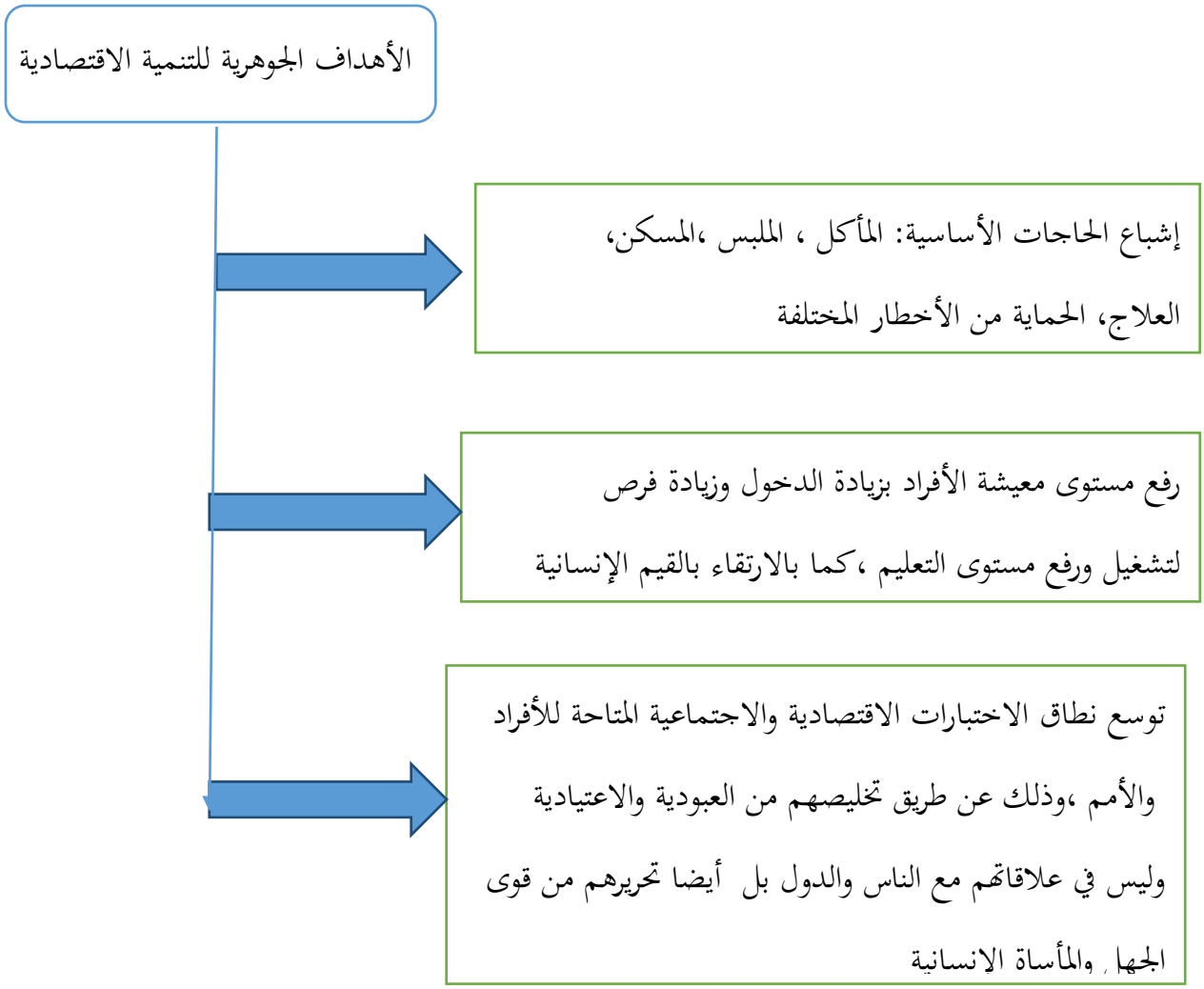

المصدر :رمزي علي إبراهيم سلامة ،اقتصاديات التنمية ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ،1991،ص 113

غير أن إعلان الألفية الخاص بالأمم في سبتمبر 2000، حدد أهداف التنمية التي يجب العمل على تحقيق في :

القضاء على الفقر المدقع والجوع؛

تعميم التعليم الابتدائي بحلول سنة2015 على أكثر كقدير ؛

تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع مراحل التعليم ؛

مكافحة فيروس الإيدز ،وغيره من الأمراض المعدية الأخرى ؛

كفالة الاستدامة البيئية ؛

إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية ؛

المطلب الثاني: محددات وأبعاد التنمية الاقتصادية

أولا: محددات التنمية الاقتصادية:

1-زيادة الموارد المتاحة :باعتبار أن بالإمكان زيادة حجم الموارد تماما بعد اجل في المدى الطويل كأن تنمو القوى العاملة عدديا ،وأن تتطور المهارات والكفاءات عن طريق التعليم والتدريب ،وأن تستصلح أراضي جديدة وتنمية ثروات سمكية إضافية ،وأن يتم عملية الموارد المائية عن طريق إقامة السدود وحفر الآبار الجوفية ،كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، بحيث يمكن زيادة إنتاج بعض أو جميع السلع والخدمات دون نقص إنتاج البعض الآخر .

2- التقدم التكنولوجي :يمكن كذلك تحقيق ذات الزيادة السابقة في إمكانية الإنتاج ،ولكن عن طريق القدم التقني ، فبالإمكان استخلاصه عن زيادة حجم الموارد بزيادة إنتاجها عن طريق استخدام تقنيات أو أساليب وفنون إنتاجية ترفع من الكفاءة الإنتاجية للموارد وعادة ينعكس التقدم التقني على التحسين في أساليب التنظيم والإدارة وقد بتحقيق التقدم التقني في إنتاج أحد فرعي الإنتاج دون الآخر ، يقال له التقدم التقني المتحيز ،وقد يكون التقدم التقني شاملا أو محايدا ،أي يؤثر إيجابا على الإنتاجية في مختلف فروع الإنتاج ،وفي كلتا الحالتين ،فإن التقدم أثر مماثل تماما على أثر الزيادة في حجم الموارد المتاحة حيث يؤدي الى دعم إمكانيات الإنتاج المنادية للاقتصاد ،وإذا تمت زيادة حجم الموارد المتاحة ،أو نمى التقدم التقني بشكل مستمر ودائم عام بعد آخر، يصبح بإمكان تحقيق نماء الناتج الإجمالي الحقيقي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني ،فإذا ما تم توزيعه بصورة عادلة بين السكان واستقل جزء منه في الارتقاء بباقي مظاهر التخلف الذي أمكن تحقيق التنمية الشاملة بشكل دائم .[1]

[1]- عزيز بشير طاهر ،التخطيط الاقتصادي ،دار النهضة للطباعة والنشر ،بيروت ،2001،ص51

3-**الأسواق المحلية**: يرى الاقتصادي" كنيد لوبوغر" أن الأسواق المحلية أهمية كبيرة في عملية التنمية ،كما يرى التصنيع لابد أن يعتمد في بدايته على الأسواق المحلية ،لأن فرص التصدير تكون محدودة في البداية يعيب المنافسة الدولية وقد يؤدي إلى ضيق الأسواق المحلية ووجود فائض غير منشغل في طاقتها مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم الانتفاع بمزاياه.

4- **الموارد الطبيعية**: إن توفر الموارد الطبيعية وتنوعها يشكل عاملا مساعدا على سرعة تحقيق التنمية الاقتصادية ويهيأ لها فرصة أفضل وقد لا يؤدي النقص في بعض هذه الموارد إلى وقوف في وجه تحقيق التنمية؛

ويرى الاقتصادي الهندي "كوريهارا" الاقتصاد يتمتع بوفرة الموارد الطبيعية ولكن لنقص التكنولوجيا ورؤوس الأموال اللازمة لتنمية هذه الموارد.[1]

ثانيا :أبعاد التنمية الاقتصادية:

مما تقدم لنا بأن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعاد مختلفة نذكر منها:

- **البعد المادي**: يستند هذا البعد على حقيقته أن التنمية هي نقيض للتخلف، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة ،إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال ،الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل ،أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية ،وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية ، وهذا ما يعرف بجوهر التنمية ؛فالبلدان النامية تحتاج الى تحقيق عدد من العمليات لكي تحقق التنمية وهذه العمليات :
  - تحقيق التراكم الرأسمالي؛
  - تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل؛
  - سيادة الإنتاج السلعي؛
  - عملية تكوين السوق القومية؛

[1]-مالكولم ، مايكل رومر ،داويت بير كنز ،اقتصاديات العمل ،دار المريخ ،1995،ص ص 51 -57

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا ،ذلك لأن عملية التصنيع تؤدي الى تنويع الهيكل الإنتاجي ولهذا فإن التنمية هي المفهوم الشامل والواسع لعملية التصنيع،

وعملية التصنيع تتطلب أحداث جملة عوامل أهمها ثورة صناعية ،

-تهيئة القاعدة الصناعية

-ارتفاع مستوى التراكم الرأسمالي

-خلق الإطار الملائم لأحداث التغير في البنيان الاجتماعي [1]ا

البعد الاجتماعي :لا شك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع وهي الجوانب الاقتصادية والثقافية والسياسية ،وقد ترتبت على توسيع مفهوم التنمية أمران:1-المرادفة بين التنمية والتحديث (Modernization)، والتحديث هو عملية التحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر وإن المفهوم الجديد للتنمية ،على وفق هذا المنظور، تعبر عن هذا مؤشرات مادية وغير مادية تشمل التقدم التكنولوجي السريع وزيادة الإنتاج المادي وارتفاع معدلات الإنتاجية وسرعة الانتقال الجغرافي وسرعة الاتصال وزيادة السكان وزيادة التحضر وزيادة الخدمات الإنتاجية وإعادة تأهيل المهارات الفردية وتشكل الأنظمة الاجتماعية بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع .

2-هو تحقيق التنمية بالانتشار ، بحيث تشع رياح التغير من البلدان المتقدمة من خلال التكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة .

أما جوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخول واجتناب الفقر المطلق .

وقد تغيرت النظرة للفقر في عقد الستينات وأصبح ينظر إليها بأنها مرتبطة بالبطالة ،وأصبح هدف التنمية اشباع الحاجات الأساسية ؛وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستمدة الى النمو والفهم المستند

[1]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية ،نظريات وسياسات وموضوعات ،دار وائل للنشر ،الأردن ،2007،ص131

الى الحاجات الإنسانية وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان.[1]

البعد السياسي Political Dimonion of development:

ان انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية ،وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال ؛إن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي ،ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية الى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة .

فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا ،الا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامي,

البعد الدولي للتنمية Internatoinal Dimenison of Development :

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت الى تبني التعاون على المستوى الدولي والى ظهور الهيئات الدولية، كالبنك الدولي ،ولهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة في عام1961 نسميه عقد التنمية الأول والذي استهدفت تحقيق معدل للنمو الاقتصادي يبلغ 7%كما شهد عقد الستينات نشأة بمنظمة القات (Gatt) أي الاتفاقية العامة للتجارة والفرقة الجمركية ،وكذلك نشأة منظمة الأونكتاد (Unctad) أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

تهدف هذه المنظمات جميعها الى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا ؛ثم جاء عقد التنمية الثانية للفترة 1970-1980 ،مستهدفا معدلا سنويا يبلغ 6% ،إلا أن مساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نطر البلدان النامية ،ولهذا نجد بأن التفاوت في الدخول فيما بين البلدان الغنية والفقيرة .

البعد الحضاري Civilized Dimension development :

أشرنا سابقا بأن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويفضي الى مولد حضارة جديدة ،ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية ؛

فالتنمية ليست مجرد عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية .

[1]-مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ،ص 132

المبحث الثاني: خصائص ومؤشرات التنمية الاقتصادية

المطلب الأول : خصائص ومؤشرات التنمية الاقتصادية

أولا: خصائص التنمية الاقتصادية .

تتميز التنمية الاقتصادية بمجموعة من الخصائص التالية:

*الاهتمام بتحقيق الأهداف التنموية المعتمدة على وجود إستراتجيات عمل منافسة ،فهي تهدف الى الوصول لمعدل النمو الاقتصادي.

*التوجه نحو تحسين البيئة الداخلية للمجتمع ، والقطاع الاقتصادي المحلي الخاص بالدولة .

*الاعتماد على جهود اقتصادية ذاتية لتحقيق التنمية الاقتصادية ،لتطبيق التخطيط في الحكومات والمؤسسات الاقتصادية المهتمة بالنمو الاقتصادي .

* الحرص على استغلال الموارد والإمكانيات المعززة لدور الصناعة ،الزراعة، والتجارة المحلية حسب ما يطلبه الواقع الاقتصادي من استخدام التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافة.

*الاستفادة من التكنولوجيا ،والأجهزة الإلكترونية ،فهي تقدم دعما للتنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمار في الإمكانيات ،والطاقات العلمية والمعرفية ،كما ساهم في تطوير العديد من المجالات (الأبحاث، التعليم).[1] **ثانيا: مؤشرات التنمية الاقتصادية.**

.تطرح فكرة التنمية إلى ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات و الخطط و تحديد الأهداف، أو لتقييم النتائج، ونظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية ،فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة بدءا من مقاييس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية و الأدلة المركبة.

1المؤشرات الاجتماعية:

تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد، و يمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج

[1]-عبد السلام عبد اللاوي ،دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر ،مذكرة شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة ورقلة ، الجزائر ،ص55.

القومي الإجماليGNP)، كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون ،أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات ،و أبرز هذه المؤشرات الناتج القومي أو المحلي الإجمالي GNP أو GDP الكلي أو للفرد .و يتجلى ذلك في العمالة و البطالة و الأجور و ظروف العمل و دخل الأسرة و إنفاقها و الادخار والاستدانة وتوزيع الثروة و أسعار الاستهلاك و الخدمات التعليمة والصحية...الخ.

المؤشرات الاجتماعية :

ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينيات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع و التغيرات الاجتماعية ،الاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية لتضم طيفا واسعا من القضايا الاجتماعية و منها، تخطيط التنمية و تقييم التقدم في تحقيق أهدافها ،و دراسة بدائل للسياسات المتبعة من أجل اختيار أكثرها ملائمة ،و توجهت هذه المؤشرات إلى مناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والأسر مثل تلبية الحاجات الأساسية و توفير النمو و الرفاه .و تستعمل بشكل شائع كتقريب و قياس جزئي لأمور كالعدالة و الأمن و التعليم و عناصر أخرى في السياسة الاجتماعية مثل: مؤشرات الصحة و الوفيات...الخ

. 3مؤشرات الحاجات الأساسية :

نتيجة للقصور في أداء ال GNP لدورة في قياس التنمية ،جرت محاولات عديدة لتلاقي ذلك القصور و تنوعت اتجاها ومنهجيا من تصحيح ال GNP إلى استحداث المؤشرات الاجتماعية ومنظومة الحسابات الاجتماعية و الأدلة المركبة للتنمية ،كما أخفقت البحوث في المؤشرات الاجتماعية في تقديم بديل شامل سريع التقبل على غرار ال GNP للفرد.و لم تفلح جهود تطوير أدلة مركبة لتقدم مقاييس أفضل من قياس الإنتاج المادي للسلع والخدمات و لتعبر عن " نوعية الحياة "و "الرفاه الاقتصادي" أو "الاجتماعي" أو غير ذلك ،و قد استخلص هايكس وستريتين نتيجة مراجعتهم لهذه المقاربات و المفاهيم "إن استعمال المؤشرات الاجتماعية و البشرية هو أكثر المكملات لـ GNP أهمية ،خصوصا إذا كان العمل على المؤشرات يطال المناطق المركزية لمقاربة الحاجات الأساسية "،و يتجلى ذلك في قياس : الاستهلاك، قياس جهود منظومة الخدمات العمومية

،قياس عرض السلع و الخدمات ،تحديد فجوة إشباع الحاجات الأساسية ،تقييم أثر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الإصلاح .

4.مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة :

أ : قياس الرفاه :يدور جدل حول الدخل مقابل الإنفاق كمعيار في الرفاه ،و يبرز هذا الجدل جزئيا من واقع أن بيانات العائلة تظهر عادة أن إنفاق العائلة يفوق عادة دخلها بنسبة تتراوح بين 80-90 % من السكان ،ما يعني عدم دقة في أحد المقاييس أو فيهما معا، و تتميز بين ثلاث مقاربات لقياس الرفاه هي : أدلة الرفاه الحقيقية ،و الإنفاق الكلي و الدخل الكامل عندما تؤخذ معا تجعل الفرد سعيدا أو راض عن حياته ،و تتجلى عموما في الأمن والسلام وتكافؤ الفرص و المشاركة و الرضا الذاتي

5.مؤشرات الأدلة المركبة :

تبين كمية الأعمال الكبيرة المكرسة للأدلة المركبة الحاجة إلى رقم وحيد سريع التناول وسهل الاستعمال على غرار الـ Pc/GNP ليكون مؤشرا خاما عن "التنمية الاجتماعية "وبعض هذه الأدلة أعدا د جهات علمية و دولية و بعضها من إعداد مجلات متخصصة وهي :دليل مستوى المعيشة، دليل نوعية الحياة، دليل الصحة الاجتماعية، دليل التنمية البشرية ،دليل العام للتنمية و الشكل التالي يوضح بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية .

الشكل رقم 02-02:بعض مؤشرات التنمية

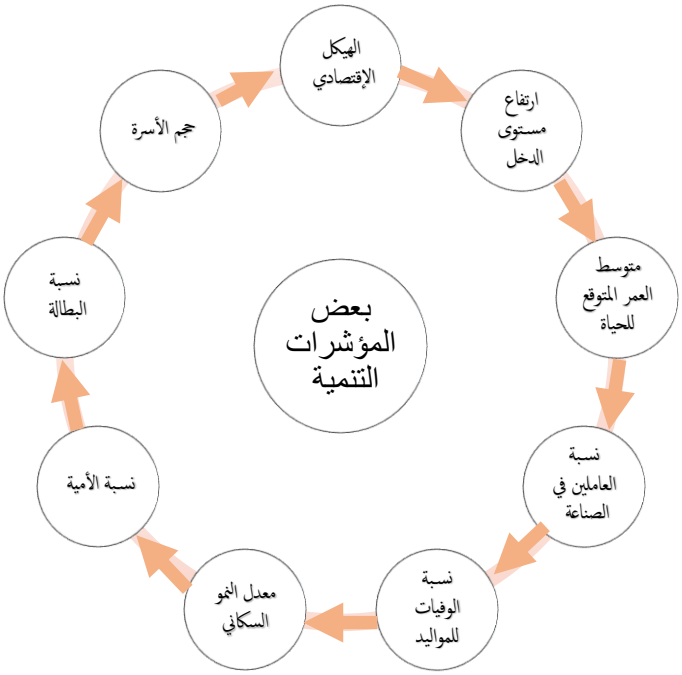

.المصدر :عثمان محمد عتمان ،قياس التنمية البشرية، مراجعة نقدية ،ورقة معدة الى اجتماع خبراء.

*الناتج القومي الإجمالي (GNP):يعد حساب قيمة هذا الناتج من المؤشرات المستخدمة في التنمية الاقتصادية في الدول ،كما تشير الى قيمة الخدمات والسلع المنتجة بالاعتماد على تأثير العوامل الاقتصادية في فترة زمنية معينة ،تشكل جزءا من الإنتاج العام في الدولة.

*الناتج المحلي الإجمالي(GDP): تعد حساب قيمته من الوسائل المشتركة مع حساب الناتج القومي الإجمالي ،ويساعد على التعرف على طبيعة نجاح التنمية الاقتصادية في الدولة ، ويشير الى قيمة السلع والخدمات المنتجة ،والمستخدمة في التداول داخل السوق التجاري ،والتي تطبق عليها عمليات البيع والشراء المعتادة.

المطلب الثالث :نظريات التنمية.

أولا: نظرية الدفعة القوية :

إن صاحب هذه النظرية هو" Rosentein Rodan"الذي يؤكد على رفع القيود المفروضة على التنمية البلدان المختلفة ،وفي مقدمة هذه القيود ضيق حجم السوق ،ولهذا فإن التقدم خطوة في نظر Rodan لن يكون له تأثير فاعل في توسع السوق وكبر الحواجز والقيود وكبر الحلقة المفرغة للفقر التي تعيشها البلدان المختلفة ،بل يتطلب الأمر حد أدنى من الجهد الإنمائي ليتسنى للاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي .[1]

تقوم هذه النظرية على أساس التصنيع والذي هو السبيل التنمية في البلدان المتخلفة على أن يكون بشكل دفعة قوية ،وذلك باستخدام أكبر قدر من الاستثمارات في بناء المرافق الاجتماعية الضرورية والتي من شأنها أن تخلق وفرات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بأقل تكلفة ،وذلك لقيام مشروعات صناعية تنشأ بتوفر هذه المرافق ، إن مثل هذه الوفرات تنتج عن ظاهرة التجزئة ،أي أن رأس المال غير قابلة للتجزئة ويفرقُRodan بين ثلاثة أنواع للتجزئة وهي :

- عدم التجزئة في دالة الإنتاج :إن ظاهرة عدم التجزئة في الطلب المكمل يتطلب إقامة الصناعات المعتمدة على بعضها في البلدان المتخلفة مما يساعد على تأمين الطلب لكل هذه الصناعات[2]

-عدم التجزئة في جانب العرض للمدخرات : يمكن تجاوز عدم التجزئة في جانب العرض للمدخرات عندما يكون الميل الحدي للادخار أعلى من الميل المتوسط للادخار.

[1]-مدحت القريشي ،التنمية الاقتصادية ،دار وائل ،الأردن ،2007،ص 88-90.

[2]-كامل بكري، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، بيروت ،1988،ص 77.

ثانيا :نظرية النمو المتوازن.

وتعرف كذلك باستراتيجية النمو المتوازن وصاحب هذه النظرية (نركسه)والذي يركز على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر في معظم البلدان المتخلفة ،فالفقر الذي تعانيه هذه البلدان يؤدي إلى ضعف معدلات الادخار والاستثمار.

وهذه المعدلات الضعيفة بدورها تزيد من الناتج والدخل بنسب ضئيلة تبتلع أثارها المعدلات المرتفعة نسبيا للزيادة في السكان ، بحيث تظل مستويات المعيشة على ماهية عليه من انخفاض ،[1] وفي نظر نركسه يرى أن كسر الحلقة المفرغة يتم بتوسيع حجم السوق حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد.

تتطلب هذه النظرية تحقيق التوازن بين الصناعات الاستهلاكية الرأسمالية وكذلك التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي ، وبالتالي تحقيق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب والنمو المتوازن لا يقصد به أن كافة الصناعات بمعدل واحد، وإنما يكون فيها التساوي بين جانبي العرض والطلب ؛

كما أنه يرى أن حجم الاستثمارات الضخمة يجب أن تمول من طرف الموارد المحلية وخاصة القطاع الزراعي، كما يرى ضرورة فرض ضرائب زراعية وتحويل شروط التبادل التجاري لغير صالح الفلاح وتدخل الدولة في مجال التخطيط والتنفيذ.

ثالثا :نظرية النمو غير المتوازن:

تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن حيث أن الاستثمارات في الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزام من جميع قطاعات الاقتصاد الوطني ،وفقا لهيرشمان فإن إقامة مشروعات جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى ويرى أيضا أن السياسات الإنمائية يجب أن تستهدف:

-تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفرات الخارجية .

[1]-كامل بكري ،التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية ،بيروت ،1988،ص77

-الحد من المشروعات التي تستخدم الوفرات الخارجية أكثر مما تخلق منها ،كما تستند هذه النظرية الى حقيقة أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المحلي.

المبحث الثالث: مقومات، معوقات التنمية الاقتصادية

المطلب الأول :مقومات التنمية الاقتصادية

يوجد عدة مقومات للتنمية الاقتصادية

أولا: الموارد البشرية:

تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب إنتاجا عالي الجودة ،ويتحقق ذلك عن طريق قوى عاملة مدربة ومؤهلة ،حيث يجب تعليم وتدريب الأفراد لأن نقص العمالة المدربة تزيد معدلات البطالة ،وبالتالي تؤثر على النمو الاقتصادي ،والتعليم قد يؤثر على القدرة في اتخاذ قرارات اقتصادية عقلانية ،والتكيف مع التغيرات الاقتصادية وبالتالي السلوك الاقتصادي للبلدان .

أما معدل إدخال القوى العاملة المدربة إلى سوق العمل فيجب أن يكون ثابتا مع الإنتاج الوطني للبلدان ،حيث أنه اذا كان هذا المعدل أسرع من النمو الاقتصادي ،فتعجز البلدان عن توفير فرص العمل لهذه القوى العاملة وستزداد البطالة .

ثانيا: زيادة نفقات البنية التحتية :

تزداد كفاءة الإنتاج الاقتصادي عن طريق نسبة النفقات على الآلات ،والمعادن الحديثة في المصانع ، وصيانتها وكذلك على تحسين البنية التحتية ،مثل الطرق والجسور ، الموانئ ،زيادة عدد العمال ،حيث يصبح العمل أكثر إنتاجية .

ثالثا :الموارد الطبيعية

يعتمد استغلال الموارد الطبيعية كالنفط ،الرواسب المعدنية على مهارات القوى العاملة ،بالإضافة إلى نوع التكنولوجيا المستخدمة ،وتوفر رأس المال حيث يتأثر النمو الاقتصادي بكمية الموارد الطبيعية المتوفرة ؛كما أن زيادة إجمالي الناتج المحلي ،يرتبط بالتوسع في الإنتاج الزراعي ، ويمكن للبلاد التي لا تملك وفرة بالأراضي الزراعية ،وضع سياسات لتشجيع الإنتاج الزراعي ،وذلك بوجود مرافق مياه كافية ،واستغلال نفس قطعة الأرض للإنتاج أكثر من محصول ،بالإضافة إلى تقديم التسهيلات والتحسينات وغيرها ،كما فعلت تايوان وكوريا الجنوبية .

تستطيع الدول التي لا تملك موارد طبيعية تحقيق النمو الاقتصادي ،وذلك من خلال التوسع في الصادرات ،وذلك بتحويل الصناعات المحلية غير الفعالة إلى صادرات ،وحققت ذلك العديد من الدول مثل سنغافورة، تايوان، وكوريا الجنوبية ،هونغ كونغ ،البرازيل ،الأرجنتين ، وتركيا والتي أنشأت شركات الاستثمار الوطنية مبنية على السلع المصنعة بعمالة كثيفة.

رابعا: التكنولوجيا

تصبح البلدان أكثر نموا باستخدام نفس العدد من العمالة، مع التقنيات التكنولوجية أكثر تطورا كذلك يعمل على تخفيض التكلفة ،زيادة إنتاجية.

المطلب الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية

أولا :زيادة عدد السكان

إن الزيادة العشوائية في عدد السكان ،والناتجة عن الثقافة الاجتماعية تحتاج إلى التصويب والتصحيح ،تعتبر من أشد المعيقات فتكا بأي خطة اقتصادية تنموية طموحة ؛فالعدد الكبير من السكان يشكل ضغطا كبيرا على الموارد وعلى الخدمات المقدمة للمواطنين ،الأمر الذي يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق المسؤولين ،وصناع القرارات ،خاصة الاقتصادية منها تتضمن الزيادة في عدد السكان أيضا تلك الزيادة ناتجة عن الهجرات وغيرها.

ثانيا: انخفاض مستوى العامل البشري

يعتبر بناء العوامل البشرية من أهم عوامل النجاح لأي خطة اقتصادية ،وهذا يتطلب تحسين مخرجات التعليم على اختلافها ،ومن هنا فإنه ينبغي العناية الكاملة للمدارس ،الجامعات ،المعاهد ، كما ينبغي أيضا توفير تدريب ملائم لخرجيها ،إلى جانب البيئات عمل محترم حتى لا تستقطب من الدول الأخرى توفر لها مثل هذه المقومات

ثالثا: عدم وجود بيئة جاذبة للاستثمار

إن تشجيع الاستثمار، وعناية بالبنية التحتية له ،يعتبر من أهم الوسائل التي تحقق التنمية الاقتصادية ،وتوفر فرص العمل المختلفة لتشغيل العاطلين ،إلى جانب قدرة الاستثمار على استغلال الموارد المتاحة للإنتاج ،وتحقيق الأرباح التي تسهم في دعم الاقتصاد .

رابعا: عدم وجود شبكة المواصلات المتطورة

تعتبر المواصلات من أهم عوامل التنمية ،فهي تدخل في كافة تفاصيل الحياة من أبسطها إلى أكثرها تعقيدا.

خامسا :عدم القدرة غلى إيجاد الحلول المبتكرة

تظهر هذه المشكلة بشكل كبير وواضح لدى بعض المجتمعات تعتمد على الوسائل التقليدية لأداء أعمالها، ولعل أبرز مثال على ذلك اعتماد الكثير من المجتمعات والدول اعتمادا كاملا على النفط، ففي الوقت الذي يمكن فيه التقليل من الفاتورة النفطية عن طريق بذل مجهود إضافي في إيجاد وتطبيق الوسائل البديلة ،تصر بعض الدول على استعمال النفط ،التي باتت الأمم المتقدمة تفر منه ،وتقلل من استعماله نظرا للأضرار الكبيرة التي تلحق بالإنسان على كافة المستويات والأصعدة.

المطلب الثالث : الشروط الضرورية لتحقيق التنمية ومبادئها

أولا: الشرط الضرورية لتحقيق التنمية المستديمة :

منذ وقت طويل اعتبر أغلب الباحثين أن الهندسة والتكنولوجيا يمكن أن تخفف من الحاجة للموارد الطبيعية وتعالج إنتاج النفايات والتلوث في البيئة كما أكد الباحثون أن النظم البيئية التي تمتلك القدرة المحدودة في امتصاص النفايات وتوليد الموارد المتجددة، إذ تسبب حالات الإنتاج والاستهلاك دون توقف تدهور كبير في النظم الطبيعية. ومن المشكوك فيه أن التكنولوجيا تستطيع لوحدها تقليص الآثار البيئية الضارة للاستهلاك والسلع والموارد ويفترض الحفاظ على التنمية المستديمة عدد من الشروط التي يجب احترامها كما حددها المجلس الكندي لوزارة البيئة

- ❖ تحقيق التوازن بين ما يحصده الإنسان من موارد البيئة وقدرة النظم البيئية على العطاء.

- ❖ تقليص التلوث التنبؤ بالمخاطر الصناعة ، النفايات، المخاطر التكنولوجية)
- ❖ حماية وإدارة المواقع والأنواع والموارد الطبيعية.
- ❖ التنظيم والتجهيز الدائم للأقاليم و تحسين أطر الحياة .
- ❖ حماية الإنسان: الصحة، النظافة، الأمان، ...
- ❖ الإدارة الشاملة والمواطنة البيئية (حقوق البيئة، إدارة ومقاربة شاملة للبيئة).

ثانيا: مبادئ التنمية الاقتصادية:

إن العلاقة الأساسية بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى أدت إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستديمة و تمثلت فيما يلي:

- **استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة:**

يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك راجع إلى أن البيئة الإنسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي، ولهذا تعمل التنمية المستديمة من خلال هذا الأسلوب إلى تحقيق النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى توازن البيئة بصفة عامة. وهذا الأسلوب هو أسلوب متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية دون وجود تأثيرات سلبية متعاكسة بين هذه الجوانب.

- **المشاركة الشعبية** : يتطلب تحقيق التنمية المستدامة :

توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية

التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها، ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من أسفل ويمكن تلخيص أهم المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستديمة: – الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض.

إدارة ومعالجة النفايات البيئة و التجارية والصناعية .

- ❖ الحد من انبعاث الغازات التي تؤثر على طبقة الأوزون.

- ❖ مبدأ التوظيف الأمثل والديناميكي للموارد الاقتصادية.
- ❖ مبدأ إطالة (ديمومة) عمر الموارد الاقتصادية، والتخطيط الاستراتيجي لهذه الموارد
- ❖ مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي.
- ❖ مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية. – مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.

خلاصة الفصل

إن التنمية الاقتصادية موضوع واسع وهام نظرا للدور الذي تؤديه للتخلص من دائرة الفقر ورفع مستوى المعيشة والتحسن والتطور الاقتصادي والاجتماعي ،ولاسيما في ظل الظروف الجديدة المتمثلة في النمو وزيادة البطالة وصعوبة تلبية متطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية

كل هذا عزز دور التنمية مما أدى الى ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لسهولة تأسيسها لتقوم بهذا الدور الرئيسي والهام وذلك من خلال القيام بمشاريع استثمارية في شتى المجالات لتحقيق التنمية

الفصل الثالث: تحليل أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية

تمهيد:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الآونة تمثل مكانة هامة في التنمية الشاملة و ذلك من خلال مساهمتها في التحقيق من الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية وتحقيق نمو اقتصادي وجلب الاستثمارات واستحداث مناصب شغل وكذا تطور الناتج الموجه مساهمتها في الصادرات خارج المحروقات بالإضافة إلى خلق قيمة مضافة وبالتالي فإننا نجدها تمثل أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية ونشير هنا إلى عدم إمكانية تقييم هذا الدور وحجم المساهمة لأن المعطيات جزئية فقط وعلى فترات متقطعة بالإضافة إلى تباينها و تضاربها باختلاف جهة الحصول عليها .

المبحث الاول : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سنتطرق خلال هذا العنصر إلى دراسة تعداد وتوزيع المؤسسات بالإضافة إلى مختلف النشاطات بصفة عامة سنقدم مختلف الإحصائيات المؤسسات في الجزائر

المطلب الأول : تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مع فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار الذي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيه القاعدة الأساسية باعتبارها سهلة التأسيس ، وقلة احتياجها لرأس المال ، وازدياد اهتمام الدولة بهذا النوع من المؤسسات من خلال تخصيص وزارة للصناعات الصغيرة ، والمتوسطة سنة 1994 إضافة إلى إعطائها حيزا في السياسة الاقتصادية بإنشاء عدد من المؤسسات الرسمية التي تهتم ببرامج اعدت خصيصا لترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات اقتصادية متعددة ، مما أدى إلى حدوث زيادة ملحوظة في عدد هذه المؤسسات وسنحاول من خلال هذا العنصر تتبع التطور الحاصل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، على مستوى الجزائر حسب الإحصائيات التالية:

الجدول رقم :(03 _02)

تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى 2016 من السداسي الأول

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	006	007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القطاع الخاص	**179893**	**189552**	**207949**	**225479**	**245842**	**69806**	**293946**	**392013**	**586903**	**618515**	**658737**	**711275**	**777259**	**851511**	**934037**	**1013637**
القطاع العام	**788**	**788**	**788**	**788**	**874**	**739**	**666**	**626**	**591**	**557**	**572**	**557**	**577**	**542**	**532**	**438**
الحرف التقليدية	**64677**		**79850**	**86732**	**96072**	**106222**	**116347**	**126887**	/	/	/	/		/	/	/
المجموع	**245358**	**261863**	**288587**	**312959**	**342788**	**376767**	**410959**	**519526**	**587494**	**619072**	**659309**	**711832**	**777816**	**852053**	**934569**	**1014075**

المصدر :نشرية المعلومات الاقتصادية والإحصائية ، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية ،مديرية المنظومات الاعلامية و الاحصائية للسنوات من 2001-2009 الأعداد 16/14/10/8/6/2 علي التوالي.

الشكل رقم:03 -03

تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى السداسي الأول من 2106

عدد المؤسسات

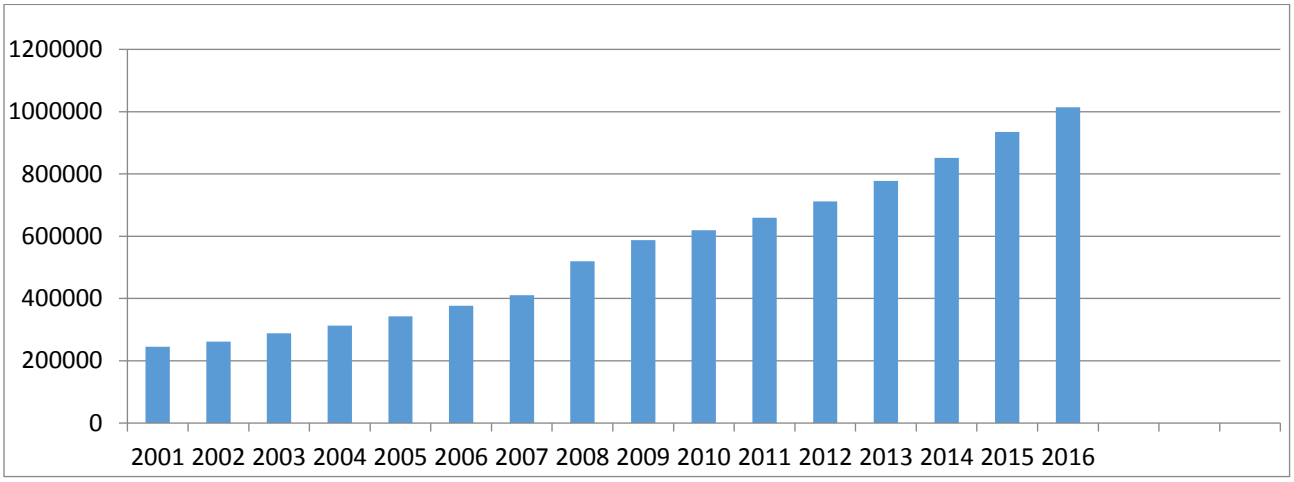

المصدر : من اعداد طالبتين بناءا علي معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول نلاحظ ان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر حيث تقدر هذه الزيادة بين سنة 2001 و 2005 بـ 40 % وبين سنة 2005 و 2010 بـ 81 % و بين سنة 2010 و 2015 بـ 51 % و نسبة الزيادة من سنة الى اخرى تتجاوز 6 %و بلغ متوسط معدل النمو السنوي أكثر من 10 % خلال فترة الدراسة مع تسجيل أعلى نسبة بين سنتي 2007 و 2008 حيث وصلت إلى 26.42% و يرجع ذلك إلى إدماج أصحاب المهن الحرة إلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

من خلال نفس الجدول يتضح أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تشهد ارتفاع كبيرا من سنة لأخرى حيث بلغ تعدادها سنة 2007 الى 293946 و بين سنتي 2007 و 2008 ارتفعت بشكل كبير وبلغت نسبة النمو 33.39% و وصل تعدادها 392093 مؤسسة أما بالنسبة للمؤسسة العامة فهناك انخفاض معدله -6.01%.

في حين سجل النمو الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2009 معدل 20.31% مقارنة بـ 26.1% لسنة 2008، بينما بلغ معدل النمو لفترة 2005 و2009 نسبة 82.34% .

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل حوالي 99.9% من النسيج الاقتصادي الوطني، حيث بلغ عددها نهاية الفصل الأول من 2016 الى 1014075 مؤسسة ، 99.96% منها تنتمي للقطاع الخاص.

يرجع هذا التطور المعتبر والملحوظ في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ا نمو القطاع الخاص الذي زاد بأكثر من أربعة أضعاف.

انتقل من 244570 مؤسسة سنة 2001 إلى 1013637 نهاية السداسي الأول من 2016 في المقابل سجلت المؤسسات العمومية انخفاظا بـ 350 مؤسسة خلال نفس الفترة ويرجع ذلك لعمليات التصفية والخوصصة التي باشرته الدولة في اطار التوجه نحو اقتصاد السوق.

المطلب الثاني : توزيع وحركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا :توزيع وحركة المؤسسسات حسب فروع النشاطات الاقتصادية

سنتطرق في هذا العنصر إلى توزيع وحركة المؤسسات حسب النشاطات الاقتصادي، وكذلك نبين أن نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتوزع على مختلف القطاعات الاقتصادية والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم03- 03 : **توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط (السداسي الاول من 2016)**

قطاع النشاط	العدد	%
الفلاحة	7094	0.7
المحروقات،الطاقة والخدمات المتصلة بها	3201	0.32
بناء واشغال عمومية	169124	16.68
صناعات تحويلية	99275	9.79
خدمات (مهن حرة)	501645	49.019
حرف تقليدية	233298	23.02
المجموع	1013637	100

المصدر : مقال تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016 ،بوقادير ربيعة ، معاطي عبد القادر تاريخ الإرسال 30-06-2017 ، تاريخ النشر 29-10-2018.

نلاحظ من خلال الجدول تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات بنسبة 49.49% أي حوالي نصف المؤسسات تنتمي إلى هذا القطاع الذي تغلب عليه المؤسسات التجارية 22 %(111174 مؤسسة) في المرتبة الثانية ، نجد قطاع الحرف التقليدية بنسبة 23.02 % ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 16.68% بينما لا يمثل القطاع الصناعي سوى 9.79 % بـ 99275 مؤسسة فقط وهذه النسبة تعتبر ضعيفة بالنسبة لبلد غني بالطاقة ، وله تجربة لأكثر من خمسين سنة في

المجال الصناعي بالنسبة لأهم الصناعات التحويلية نجد في المرتبة الأولى الصناعات الغذائية بنسبة 26.5% (36340 مؤسسة) ثم مواد البناء بحوالي 22% (21654) .

هذه النسب تبين أيضا فشل السياسة المتبعة لتطوير القطاعات المنشئة للثروة وفرص العمل كقطاع الفلاحة ، الصناعة والسياحة حيث نلاحظ توجه عام لقطاع الخدمات الأشغال العمومية وهذا ما يفسر بالعوامل التالية:

1- سوق البناء والأشغال العمومية عرف تطورات هامة نظرا لحجم المشاريع الخاصة بالسكنات والبنى التحتية التي انجزت خلال السنوات الاخيرة .

2- قطاع الخدمات والبناء يتطلب استثمارات ضعيفة نسبيا عند الانطلاق مقارنة مع القطاعات الأخرى وكذلك لا تتطلب هذه القطاعات الابداع و التمكن من التقنيات الحديثة في التسيير و الإنتاج و التسويق.

ثانيا : توزيع و حركة المؤسسات حسب الجهات

حسب الإحصائيات الخاصة بالسداسي الأول من 2016 ، 69% من المؤسسات الخاصة تتمركز في الشمال و 22 % تتمركز في الهضاب العليا بينما منطقة الجنوب ، و الجنوب الكبير فلا تحظى باستقبال سوى 9% من الإجمالي ، و هذا ما يعني ضعف في سياسة التوازن الجهوي ، وعدم نجاح السياسات المتعاقبة الخاصة بتنمية الجنوب و الهضاب العليا .

الشكل رقم :03-04 توزيع المؤسسات الخاصة جغرافيا

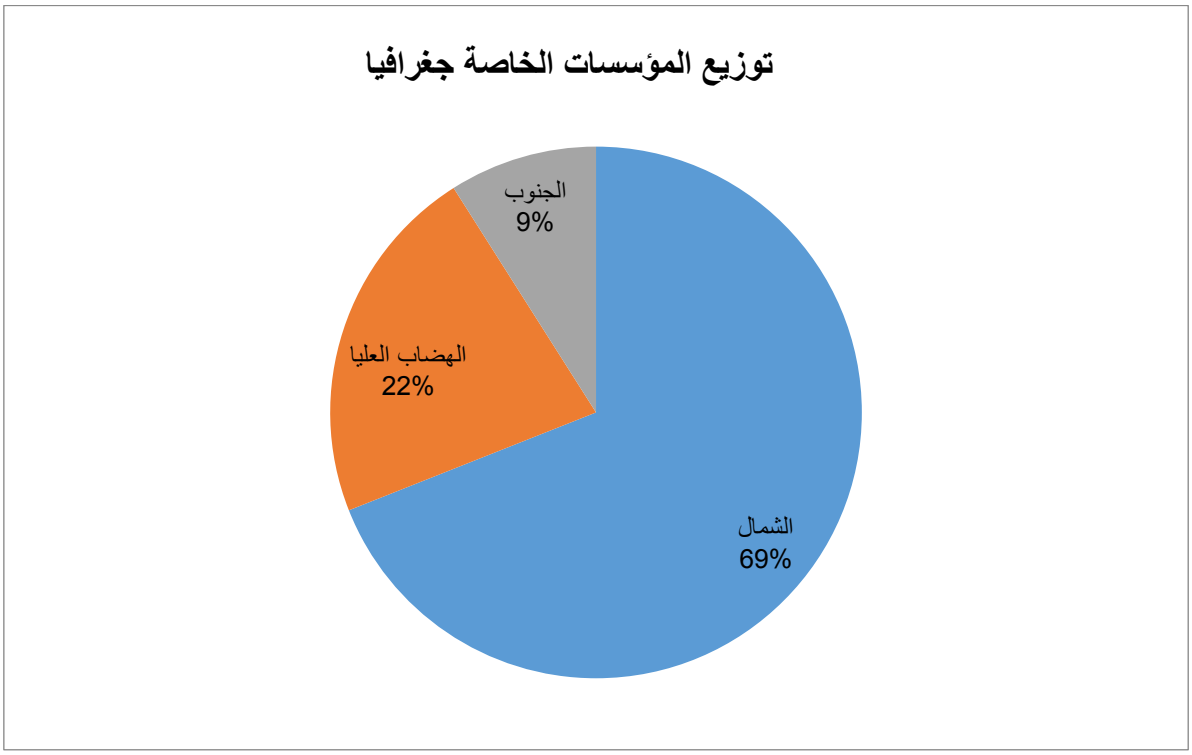

المصدر: مجلة اقتصاديات -شمال افريقيا ISSN 1112-6132، المجلد 14، العدد (19)، 2008 ، ص 273

الجدول 03-05 : توزيع تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات

السنوات / المنطقة	2005	2006	2007	2008	2009
شمال	149964	153492	177790	193483	205857
الهضاب العليا	72076	80072	87666	96345	105085
الجنوب	18957	20803	22576	25033	27902
الجنوب الكبير	4845	54391	5974	6517	7058
المجموع	245842	269806	293946	321387	345902

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 8-10-12-14-16 سنة 2006 . 2007 . 2008 . ص ، ص 10، 23

يبين الجدول و الشكل ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الخمسة تتمركز بكثرة في الشمال و هذا راجع لارتفاع الكثافة السكانية في تلك المناطق مقارنة بالجهات الاخرى.

و عموما فان التوزيع الاجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر مختلف جهات الوطن كان كالتالي: [1]

31% في الوسط 75% في الغرب

37.5% في الشرق 13.8% في الجنوب

[1] – سامية عزيز ، بلقاسم سلطانية ، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، اطروحة مقدمة نيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع ،تخصص تنمية ،جامعة بسكرة ، 2014 -2015

ثالثا : موقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الولايات

تتوزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل غير متساوي بسبب الطابع الجغرافي للبلاد فهي تتميز بتمركز اغلبيتها في 12 ولاية وهذا ما بينه الجدول ادناه :

الجدول رقم : 03 -06 توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب الولايات 2012

الترتيب	الولايات	سنة 2011	سنة 2012	النسبة المئوية %	الزيادة المئوية%
1	الجزائر	45636	48419	11.53	6.1
2	تيزي وزو	23109	24745	5.89	7.12
3	وهران	18370	19692	4.69	7.20
4	بجاية	17154	19374	4.61	7.86
5	سطيف	17672	18730	4.46	9.19
6	تبازة	15672	16969	4.04	8.28
7	بومرداس	13787	15004	3.57	8.83
7	البليدة	12938	14073	3.35	8.77
8	قسنطينة	12561	13450	3.20	7.08
10	عنابة	10041	10679	2.54	8.24
11	باتنة	9866	10670	2.54	6.26
12	شلف	9755	10297	2.45	5.56
المجموع		391761	420517	100	72.4

المصدر: تم اعداد الجدول بناءا على نشرية الاحصائية التي تصديرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعة التقليدية رقم 2012/22

يوضح الجدول اعلاه تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال حيث تتمركز الكثافة السكانية والمناطق العمرانية

ويشتد النشاط الاقتصادي وتأتي في المرتبة الاولى الجزائر العاصمة وتليها وهران في المرتبة الثانية. يرجع هذا التمركز إلى عدة عوامل منها : ما ترتبط بالتطور الاقتصادية ومنها ما تدخل فيه العوامل التكنولوجية فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تتميز بحجمها الصغير و تتركز اساسا في فرع البناء و الاشغال العمومية و النشاط التجاري و بأقل نسبة في فرع الصناعة الغذائية ، وهي كلها نشاطات موجهة لاستهلاك النهائي.

المطلب الثالث : دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- الجانب القانوني:

لقد اعتبرت فترة التسعينيات القفزة الحقيقية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك من خلال الشروع في تهيئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو ويتطور فيه هذا القطاع ، حيث تم إصدار : قانون 90 - 10 المؤرخ في 14 / 04 / 1990 والمتعلق بالنقد والقرض الذي شمل العديد من الإصلاحات في مجال التسيير المالي ، القرض والاستثمار ، ولمواصلة هذه الإصلاحات تدعم هذا القانون بجملة من القوانين والتشريعات التنظيمية المتممة والمعدلة ، والتي تعد منعرجا هاما في تدعيم القطاع ، حيث تم إصدار المرسوم التشريعي 12 / 93 الصادر في 05 / 10 / 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، الذي أقر مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار ، وعلى أثره تم تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليات الاستثمار. ومع بداية الألفية الثالثة تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار بصدور الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، والأمر رقم 06 / 08 المعدل والمتمم له والصادر سنة 2006 ، حيث وسع هذا القانون مفهوم الاستثمار فأصبح يشمل أيضا استعادة النشاطات في إطار الخوصصة الكلية أو الجزئية وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز كما قدم للمستثمرين الخواص

والأجانب خلال مرحلة انجاز الاستثمار ومرحلة الاستغلال مجموعة من التسهيلات و التحفيزات الضريبية والشبه ضريبية والجمركية ، وتقدم هذه المزايا وفق نظامين:

نظام عام و نظام استثنائي تستفيد منه الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني .[1]

كما تم خلال سنة 2001 أيضا إصدار القانون 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعتبر هذا القانون منعرجا حاسما في تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ تحدد من خلاله الإطار التشريعي والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه الأخيرة ، فهو أول قانون يعطي تعريف رسمي لها وكذلك يحدد آليات دعمها وترقيتها.

2 – الجانب المؤسساتي : لقد تم إنشاء العديد من الهياكل والهيئات المتخصصة بهدف ترقية وتدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحد من المشاكل والمعوقات التي تواجهها.

أ- **هيئات الدعم التابعة لوزارة PME**: بادرت الجزائر بإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات سنة 1991 تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994 ، هدفها الأساسي هو ترقية هذا القطاع ، ولتحقيق ذلك أنشأت الوزارة العديد من الهيئات المتخصصة منها:

المشاتل:

تطبيقا للمادة 12 من القانون التوجيهي 01 -18 تنشأ لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسمى "مشاتل المؤسسات " تتكفل بمساعدة المؤسسات ودعمها ويمكن أن تأخذ أحد الأشكال التالية: المحصنة، ورشة ربط ،نزل المؤسسات

-**مراكز التسهيل** : تطبيقا للمادة 13 من القانون التوجيهي 01 - 18 تنشأ لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هيئات تحت تسمية "مراكز التسهيل " والتي تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات وكذا مساعدة حاملي المشاريع وإعلامهم وتوجيههم ومرافقتهم .

[1] – مطاي عبد القادر، بوقادير ربيعة، تقييم أداء قطاع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2016، مرجع سبق ذكره ، ص 274

- **المجلس الوطني الاستشاري للترقية** : تطبيقا للمادة 25 من القانون التوجيهي 01 -18 ينشأ لدى الوزارة مجلس استشاري يكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والسلطات العمومية من جهة أخرى .

ب–هيئات دعم وتحفيز الاستثمار :

– **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة** : انشأ سنة 1994 بغرض حماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بشكل لا إرادي ، وهو اليوم جهاز لدعم البطالين ذوي المشاريع والبالغين ما بين 30 – 50 سنة على انجاز مشاريعهم

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب** ANSEJ: أنشأت سنة 1996 مكلفة بتشجيع ودعم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة.

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: ANDI**: أنشأت سنة 2001 وتهدف لتطوير الاستثمار الخاص والعام، المحلي والأجنبي دون تمييز من خلال الخدمات والامتيازات التي تقدمها للمستثمرين.

– **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM**: أنشأت سنة 2004 ويتمثل هدفها في تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع المعمول به ودعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ مشاريعهم

- **الوكالة الوطنية لتطوير AND PME PME**: أنشأت سنة 2005 من أجل تزويد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالية قادرة على تنفيذ سياسة الحكومة في مجال تنميته وترقيته بصفة عامة ومرافقته في مسار تنافسيته في خضم التحولات العالمية الجديدة.

– **الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF**: أنشأت سنة 2007 مهمتها تسهيل الحصول على العقار الصناعي من خلال التوسط بين المستثمرين والسلطة المانحة للامتياز حيث تتولى تسيير حافظتها العقارية.

ج – الهيئات المساعدة على الحصول على التمويل

– شركات رأس المال الاستثماري : رأس المال الاستثماري هو تقنية للتمويل عن طريق امتلاك مساهمات صغيرة و مؤقتة ويأخذ الأشكال التالية : رأس مال المخاطر التمويل إنشاء مؤسسة.

• رأس مال التطوير لتمويل تطوير مؤسسة. القانون الجزائري حدد المعدل الأقصى المساهمة شركة رأس المال الاستثماري في أي مؤسسة ب 49% ومدة المساهمة بين 5 و7 سنوات هناك ستة شركات أس مال المخاطرة موجودة حاليا منها ما هو عملي ومنها ما هو قيد الإنجاز وهي فروع للبنوك التالية

BADR :،BEA ،BNA ،BDL ،.. CPA

و تعتبرFINALEP أول شركة أنشأت في هذا المجال وذلك سنة 1991 ثم شركة SOFINANCE سنة 2000 ، وفي سنة 2009 تم إنشاء الجزائر للاستثمار

. – صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع : أنشئ سنة 1998 .

– صندوق ضمان قروض FGAR " PME ": أنشئ سنة 2002 وانطلق نشاطه فعليا سنة 2004 ، وتتمثل مهامه في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد إقرار أهلية المشاريع للضمانات المطلوبة. – صندوق ضمان قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " CGCIPME ": أنشئ سنة 2004 وبدأ نشاطه الفعلي سنة 2006 ويتولى مهمة ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة [1]والمتوسطة ، بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتحديدها.

ب– البرنامج الوطني لتأهيل الاستثمار : انطلق سنة 2007 مدته ستة سنوات رصدت له ميزانية تقدر ب 6 مليار دينار جزائري ، عدد المؤسسات التي باشرت عملية التأهيل 351 مؤسسة ، 279 مؤسسة استفادت من عمليات التشخيص الاستراتيجي و32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل(8).

ج – البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010 – 2014): هدف هذا البرنامج إلى تأهيل 000، 200 مؤسسة وخلق 000 ، 200 مؤسسة خلال نفس الفترة، بتكلفة كلية

[1]- **بوقادير ربيعة ،مطاي عبد القادر ، تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سابق ، ص 275**

للمشروع تقدر ب 385736000000 دج، عدد المؤسسات المنخرطة في البرنامج إلى غاية نهاية السداسي الأول من 2016 بلغ 4783 منها 2602 ملف مؤهل، كما بلغ عدد الاتفاقيات المودعة 1320 وعدد الاتفاقيات الموقعة 1232 عند نفس التاريخ 10). 4

– الجانب الضريبي التمويلي والاجتماعي :

أ– منذ 1993 والسياسة الضريبية في الجزائر موجهة لترقية الاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وفي هذا الصدد اتخذت عدة إجراءات لتحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية والمتمثلة في خلق مناصب العمل تنويع النسيج الاقتصادي ، تحقيق التوازن القطاعي والجهوي، وتشجيع التصدير، سنذكر بعض منها فيما يلي:

– تخفيض IBS بنسبة 15% لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا و بنسبة 20% للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب.

– تقليص من IRG و IBS بنسبة 50% على الاستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، إليزي ، و تمنراست ، لمدة 5 سنوات.

– إعفاء مؤقت من IBSو IRG و TAP لمدة 5 سنوات بالنسبة لبعض فروع الصناعة.

– الإعفاء من حقوق الجمركية وأي رسم يعادله بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث والتطوير.

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات الموجهة للتحويل والتصدير.

– الإعفاء الدائم منIBS على العمليات الموجهة للتصدير

ب– هناك عدة إجراءات اتخذت في مجال التمويل نذكر منها: منح قروض بدون فوائد تمثل 25% من التكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة أقل أو تساوي مليوني دينار، وبنسبة 20% إذا كانت تكلفته تفوق مليوني دينار وتقل أو تساوي 5 ملايين دينار، وبنسبة 22% بالنسبة للاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا.

ج – بهدف تخفيض تكلفة العمل وحث المؤسسات على التوظيف وتكوين عمالهم وتحسين ظروف الاستخدام اتخذت مجموعة من التدابير والإجراءات أهمها: الإعفاء من الاشتراك الإجمالي لفائدة كل هيئة مستخدمة تشرع في عمليات تكوين أو رفع مستوى عمالها وهذا لفترة قد تصل إلى 3 أشهر.

المبحث الثاني : علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمؤشرات التنمية الاقتصادية

المطلب الأول :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التشغيل ،القيمة المضافة

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

الجدول (30 07):عدد مناصب الشغل التي توفرها PMEخلال الفترة 2001 -2016

السنة	2001	2002	2003	2004
مناصب الشغل	634375	684341	705000	838504
السنة	2005	2006	2007	2008
مناصب الشغل	1157856	1252647	1355399	154
السنة	2009	2010	2011	2012
مناصب الشغل	1546584	1625686	1724197	1848117
السنة	2013	2014	2015	2016
مناصب الشغل	2001892	2157232	2371020	2487914

المصدر :بوقادير ربيعة ،مطاي عبد القادر ،تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة مستمرة في عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم خلال فترة دراسية خلق ترجع هذه الزيادة في مناصب الشغل إلى نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي أكثر من98 % من العمال ؛بلغت أعلى نسبة زيادة بين سنتي 2004

و2005 ب38 % وفي نسبة زيادة بين في نسبتي 2008و 2009 ب0،4 %،كما بلغ معدل النمو السنوي المتوسط أكبر من 10% ،وهذا ما ساهم في انخفاض معدلات البطالة التي انتقلت من 27،30% سنة 2001 إلى 15،3% سنة 2005 لتصل إلى 10% سنة 2010 و19 ،2 %سنة 2015 ،متوسط ما توظف كل مؤسسة 2،45 أي ما بين 02و 03 عمال.

إن التقييم من الناحية الكمية لا يكفي لإعطاء صورة حقيقة عن مناصب الشغل واستقرارها، عرفت الجزائر خلال العشريتين الأخيرين توجها نحو سوق العمل المؤقت ،حيث بلغت نسبة العمل الدائم سنة 2005 ،38.24 %،وفي سنة 2010 بلغت 33،4% بينما سنة 2015 ارتفعت نوعا ما لتصل إلى 42.87%

إن مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي التشغيل عرفت تحسنا خلال السنوات الأخيرة ،حيث انتقلت من 7.4% سنة 2001 إلى 21.2% سنة 2005 و15% سنة 2010 ، لتصل إلى 20% سنة 2015 ، ولكنها تبقى دون المستوى الذي يحققه هذا القطاع في الدول المتقدمة وحتى النامية، وتساهم أيضا بنسبة 65% من مناصب العمل الكلية في الدول ذات الإيراد العالي بينما تتجاوز هذه النسبة في الدول ذات الإيراد المتوسط والمنخفض 55%، 30%على التوالي

ثانيا :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة باختلاف طبيعتها القانونية ومجالات نشاطها في مختلف الدول التي تبنت تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية الاقتصادية.

ولقد حدد لنا (Ayyagri beck and domirguç kunt 2003) مساهمة المؤسسات الصغير والمتوسطة في الناتج الإجمالي الخام كما يلي :

أكثر من 55% من PIB في الدول ذات الإيراد العالي ،أكثر من15% وحوالي 40% في الدول ذات الإيراد المنخفض والمتوسط على التوالي .

الجدول (3) مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة للفترات 2005 ، 2010 ، 2014 (الوحدة مليار دينار)

القطاع القانوني	2005		2010		2014	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
حصة العام في PIB		59،1	8،816	41،16	93،1187	9،13
حصة الخاص في PIB	5،2364	41،78	02،4162	59،83	65،7338	1،86
المجموع	5،3015	100	82،4978	100	58،8526	100

المصدر : بوقادير ربيعة ،مطاي عبد القادر ،تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،المجلد 14/ العدد 19 ،2018،ص 281

القيمة المضافة المحققة من القطاع الخاص سنة 2014 بلغت 7338.65 مليار دينار ،نسبة من PIBHH في حين قدرت 78.41 في سنة 2005 وهذا ما يدل على تراجع القطاع العام أمام التطور التدريجي لمكانة القطاع الخاص في الاقتصاد.

لقد عرفت القيمة المضافة خلال الفترة 2005 - 2014 تحسنا ملحوظا ، إذا تجاوز معدل نموه السنوي 5% محققا أعلى نسبة نمو سنة 2009 ب 9.6 %(مدعما بالمحصول الفلاحي الذي عرف نمو قدره 21،1 %)،معدل النمو المتوسط قدر ب 6،6% خلال الفترة ،ولمعرفة حصة القيمة المضافة لكل قطاع اقتصادي في PIBHH سنعرض الجدول التالي :

الجدول (03 -08) : القيمة المضافة لأهم القطاعات الاقتصادية لسنة 2014 (الوحدة مليار دينار جزائري)

القطاع القانوني	القيمة	%
الفلاحة		
الخاص	18،1758	25،99
العام	31،13	75،0
المجموع	49،1771	100
الصناعة		
الخاص	53،291	40،87
العام	02،42	60،12
المجموع	55،333	100
البناء والأشغال العمومية		
الخاص	51،1438	14،83
العام	68،291	86،16
المجموع	19،1730	100
الخدمات		
الخاص	44،3553	59،88
العام	46،457	41،11
المجموع	9،4010	10

المصدر: بوقادير ربيعة ،مطاي عبد القادر ،تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،المجلد 14/ العدد 19 ، 2018، ص 291

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الفلاحة نسبة نموه خلال الفترة 2005-2015 تقدر ب6،56 %، القيمة المضافة لهذا القطاع تمثل 20،77 % من PIBHH سنة 2014 وقطاع البناء

والأشغال العمومية حقق نسبة نمو متوسط خلال الفترة 2005-2014 تقدر ب 8،18%، القيمة المضافة لهذا القطاع تمثل 20،29 %من PIBHH خلال سنة 2014 ؛

والخدمات يضم النقل والاتصال ، والخدمات المقدمة للمؤسسات ، الفندقة ، الإطعام ، التجارة والتوزيع حقق شبه نمو متوسط تقدر ب7،14% خلال نفس الفترة ، القيمة المضافة لهذا القطاع تمثل 47،04% من PIBHHخلال سنة 2014؛

الصناعة يضم هذا القطاع الصناعات الغذائية ،الجلود والأحذية ،حقق نسبة نمو متوسطة تقدر ب 4،56%خلال نفس الفترة ، القيمة المضافة لهذا القطاع تمثل 3،9% من PIBHH خلال سنة 2001 ،وهذا ما يدل على ضعف أداء الاقتصاد الجزائري حيث في المتوسط تقدر هذه النسب في الدول النامية ب 14%؛

من خلال عرض هذه النسب يمكن القول أن النمو الذي شهده PIBHH هو نمو هش لا يعول عليه كثيرا في مجال التشغيل والتنمية الشاملة ، حيث أن أكثر من 75% من هذا النمو ناتج عن قطاعات ذات الأصول القابلة للمبادلة مثل الخدمات ، البناء...الخ كما أنه نمو توسعي ذو إنتاجية ضعيفة يعتمد على الزيادة في عوامل الإنتاج المتمثلة في النفقات العمومية ، وهي كانت المنشط الأول للقطاعات المحققة لمعدلات نمو عالية .

المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة في غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير العملة الصعبة ،وتحقيق العجز في ميزانية المدفوعات لكثير من الدول ، كما أنها تحاول تغطية جزء أكبر من السوق المحلي من بمنتجات استهلاكية نهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات.

بتحقيق ذلك من خلال وجود تنافسية ما بين مختلف المؤسسات ،فالجزائر تحتل المرتبة 25 ضمن ترتيب الدول العربية من بين 189 دولة في مؤشر التنافسية الدولية الذي يعد كحافز لانتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية

ورفع مستويات معيشة العالم .

الجدول(03 -09): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات في الجزائر خلال (2000-2016).

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	النسبة للصادرات ك	السنوات	الصادرات خ المحروقات	لنسبة للصادرات ك
2000	612	78،2	2009	1066	36،2
2001	26،648	39،3	2010	1526	67،2
2002	53،758	15،4	2011	2149	93،2
2003	61،672	73،2	2012	2180	96،2
2004	76،758	63،2	2013	2014	56،3
2005	24،709	97،1	2014	2810	46،4
2006	63،1157	12،2	2015	2063	46،5
2007	1332	21،2	2016	818	45،6
2008	1936، 957	44،2			

المصدر: مختاري عبد الله، بن ذهيبة مصطفى ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار البترول –دراسة حالة الجزائر 1990-2016 ،مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، تخصص مالية جامعة ابن خلدون تيارت ،2017، ص 100

يتضح من خلال الجدول تطور صادرات الجزائر خارج المحروقات حيث كانت سنة 2000 بلغت 612 مليون دولار حيث تضاعفت هذه القيمة بأكثر من ثلاثة أضعاف سنة 2015 وصلت إلى 2063 مليون دولار ،ويدل هذا التطور الايجابي الملحوظ الذي يعكس جهود الدولة في الآونة الأخيرة على ترقية

الصادرات خارج المحروقات فرغم انخفاض أسعار البترول خلال فترة 2014 ، وهي أعلى نسبة محققة وهذا يدل على مساهمتها في امتصاص جزء من أثر الانخفاض .

عدد المؤسسات المصدرة بالجزائر 727 مؤسسة في 2017 في حين عدد المؤسسات المصدرة في فرنسا سنة 2016 تقدر ب 124100 مؤسسة منها PME وفي ألمانيا 310000 مؤسسة و 80 % منها PME .

المطلب الثالث :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

الناتج الداخلي الخام هو عبارة عن قيمة سوقية إجمالية لمقدار ما ينتجه المجتمع من السلع والخدمات الوسيطية ، ويتكون من المنتجات النهائية للسلع والخدمات الاستهلاكية المصدرة للخارج ،المنتجات النهائية من السلع الاستثمارية ،إضافة إلى إنتاج الفروع غير الإنتاجية من وجهة نظر النظام الجزائري (التجارة ،القطاع المالي ،الإدارات العمومية)وعلاقته تكون كالآتي:

الناتج الداخلي الخام = الإنتاج الداخلي الخام +إنتاج فروع غير إنتاجية من وجهة نظر النظام الجزائري _الإيجارات .

يشكل نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبا معتبرة في تكوين الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات كما يوضح في الجدول الآتي:

الجدول (03 -10):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (2006- 2013) الوحدة مليار دينار جزائري

البيان		القطاع الخاص	القطاع العام	المجموع
2006	القيمة %	2740 .06 79.56	704.05 20.49	3444.11100
2007	القيمة %	3153.77 80.80	749.86 19.2	3903.63 100
2008	القيمة %	3574.07 82.45	760 .92 17.55	4334.99 100
2009	القيمة %	4162.02 83.59	816.8 16.41	4978.82 100
2010	القيمة %	4681.68 84.98	827.53 15.02	5509.21 100
2011	القيمة %	5137.46 84.77	923.34 15 .23	6060.8 100
2012	القيمة %	5813.02 87.99	793.38 12.01	6606.4 100
2013	القيمة %	6741.19 88 .3	893.24 11.7	7634.43 100

المصدر: المصدر: مختاري عبد الله، بن ذهيبة مصطفى ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار البترول –دراسة حالة الجزائر 1990-2016 ،مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، تخصص مالية جامعة ابن خلدون تيارت،2017،ص 96

من خلال الجدول تبين لنا أن القطاع الخاص يساهم بنسب عالية في الناتج الداخلي الخام مقارنة بالقطاع العام ففي سنة2006 بلغت النسبة 79،56، وبقيت هده النسبة في ارتفاع من سنة إلى أخرى لتصل إلى سنة 2013 وصلت 88،3% ويعود ذلك إلى توجه الدولة الجزائرية نحو اقتصاد السوق وفتح أبواب الاستثمار أمام الخواص وزيادة للاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين تتميز مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام بالتناقص والتراجع من سنة إلى أخرى حيث كانت نسبته سنة 2006 قدرت بـ 20،44% ووصلت سنة 2013 إلى 11،7%

المبحث الثالث: الإجراءات المتخذة والمقترحة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل الاقتصاد الوطني

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مشاكل وعوائق و تحديات تفرضها في عملية نشاطها الا ان الدولة قانت بمبادرات إيجابية لتخفيف منها و التي سنطرق خلال هذا العنصر لدراستها و توضيحها .

المطلب الأول :العراقيل التي تقف امام نمو و تقدم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

1-**قيود نسبة الاستثمار** :على الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر لتشجيع الاستثمار ودعم المقاولاتية ،إلا أن مناخ الأعمال لم يتحسن و هذا ما يؤكده تقرير ممارسة الاعمال الصادرة عن البنك الدولي بحيث سجلت الجزائر تراجع من المرتبة 128 من اصل 183 في 2005 الي المرتبة 136 في 2010 ،الي المرتبة 163 سنة 2016 لتكسب 7 اماكن وتحتل المرتبة 156 من اصل 190 اقتصادي 2017 وهذا نتيجة مجموعة من الإصلاحات اتخذت في مجال انشاء المؤسسات، الحصول على رخصة البناء، الربط بالكهرباء ، وتسديد الضرائب

الجدول (03 -11): المقارنة بين الجزائر ،تونس والمغرب في مجال إنشاء المؤسسات

الاقتصاد	ترتيب الأعمال	عدد الإجراءا	عدد الأيام	التكلفة% من متوسط دخل	رأس المال ا المدفوع دخل الفرد	ترتيب إنشاء المؤسسات
الجزائر	156	12	20	11.5	00	142
المغرب	86	04	9.5	9.7	00	40
تونس	77	09	11	4.7	00	103

المصدر :مطاي عبد القادر،بوقادير ربيعة، تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مصدر سبق ذكره ،ص 11

من خلال ملاحظة الجدول يمكن ملاحظة ان الجزائر اقل تميزا في كل المؤشرات المتعلقة بإنشاء مؤسسة مقارنة بالمغرب وتونس ' يتمثل المؤشر الاساسي في عدد الاجراءات الادارية لتسجيل المؤسسة الجديدة ، حيث انه في الجزائر يتطلب 12 اجراء وهو اكبر من تونس والمغرب ، بالنسبة لمعالجة الاجراءات تستغرق 20 يوما في الجزائر بينما في تونس والمغرب فحوال نصف المدة الكافية لإتمام العملية ، وبالتالي يمكن القول ان تقل الاجراءات ،العوامل التي تقف امام ترقية الاستثمار الخاص وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2- قيود مالية :

ان حصول على الفروض الطويلة وحتى قصيرة الأجل هو أمر في غاية الصعوبة، وخاصة بالنسبة للمؤسسات المصرة وحسب الاستقصاء الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات 2011 و الذي شمل 71% من المؤسسات الموجودة 3.3% فقط من المؤسسات (تعتبر القروض البنكية كمصدر اساسي لتمويلها)

بينما 83.2% من المؤسسات [كل القطاعات] تعتمد على اموالها الخاصة 4% من إجمال المؤسسات استفادوا من هياكل الدعم المالي] ويمكن ان ترجع هذه الصعوبات التمويلية الى عدة اسباب منها :شروط ANSJ/ANDI [الاقراض والضمانات المطلوبة ،ثقل الاجراءات وطول مدة المعالجة ،ملفات القروض ،ارتفاع معدلات الفائدة ،صفف الهندسية المالية وعدم توفر منتجات مالية تلائم طبيعة الموص ص و م ، عدم وجود متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص ... الخ

3 – اغراق السوق و انتشار القطاع غير الرسمي

ان المتضرر الاكبر من عملية اغراق السوق و انتشار القطاع غير الرسمي هو القطاع الخاص الذي يفقد الكثير من مقومات المنافسة في السوق بسبب دخول بضائع من خارج الحدود بأسعار اقل بكثير من اسعار المنتوجات المحلية لذلك يجب علي السلطات العمومية اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المنتوجات الوطنية من المنافسة غير المتكافئة.

4 –القيود المرتبطة بالمعلومات

تعيش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية في بيئة معلومات ضعيفة جدا و هذه الوضعية لا تساعد باي حال من الاحوال على نموها وتنميتها و ذلك بسبب :

-عدم وجود نظام معلومات وطني ، وانعدام بنوك المعلومات الاحصائية

-نقص المعطيات و دراسة السوق الوطني ،الجهوي . المحلي

-صعوبة الوصول الى مصادر المعلومات المنخفضة (80 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، غير موصولة بالأنترنيت)

-غياب المعلومات حول فرص الاستثمار ، المنافسة ، المتعاملين الاقتصاديين.

5-القيود المرتبطة بسوق العمل

يمكن ان نذكر اهمها فيما يلي :

-نقص اليد العاملة المؤهلة: خبراء فالمادة ،التسيير ،تفنين المؤهلين ... الخ

-عدم التوافق بين التكوين المقدم من طرف الجامعات والاحتياجات الحقيقية للمؤسسات في مجال التقنيات الحديثة في الادارة ،التسيير التسويق ..الخ

-عدم وجود معاهد منخفضة في التكوين وضعف البرامج المعتمدة

-صعوبة التحكم فاللغات الاجنبية من قبل حامل الشهادات

6-القيود المرتبطة بالعقار الصناعي

ان الحصول على العقار الصناعي يعتبر من أهم العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدة اسباب منها :

-نقص العقارات الصناعية وارتفاع التكاليف للحصول عليها

-نقص الثقافة في دراسة الملفات بالإضافة إلى ثقل الإجراءات وطول مدتها [متوسط مدة الحيازة ما بين سنة و5 سنوات]

-مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في الكثير من جهات الوطن

-نقص وغياب احيانا الاطار القانوني والتنظيمي الذي يجدر طرق وكيفيات وآجال التنازل على الاراضي وموضوع استخدامها ومتابعة ذلك لاحقا

-تعدد الجهات المتدخلة بالأراضي عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة

المطلب الثاني : واقع البيئة والتنمية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا :واقع التنمية في المؤسسات الجزائرية

في ظل التطورات و التغيرات التي يشهدها محيط المؤسسات الاقتصادية فإن الحديث عن إدماج التنمية المستدامة في الادارة في الوقت الحالي ومدى إقبال المؤسسات عليها ، يعتبر حديثا سابقا لأوانه وهناك من يعتبرها مجازفة وذلك من الأسباب التالية :

-ادماج التنمية في التسيير احدى المجالات التي تخص المؤسسات التي تنشط في محيط جد لبيرالي ؛

- التنمية تخص المؤسسات التي تعاني من الأداء المالي وأنها حققت أداء اقتصاديا عاليا وانتقلت بذلك إلى اهتمامات الاجتماعية والبيئية ؛

_ وانطلاقا من هذه المعطيات فهذا يؤدي بنا إلى طرح بعض الأسئلة حول واقع التنمية في المؤسسات الجزائرية وكيفية تطبيقها والتحولات التي من شأنها أن تساعد المؤسسات على تقبل أهداف التنمية ؛

ففي دراسة قام بها المكتب الدولي للعمل حول الوضع الاجتماعي في الجزائر فقد توصلت هذه الدراسة أنه يصعب الحديث عن التنمية في الوقت الراهن وذلك لسببين رئيسيين

حداثة الانتقال من الاقتصاد الموجه للاقتصاد الحر القائم على قواعد السوق ،من هنا فإن الميكانزيمات القادرة على القيام بذلك غير متوفرة أ, غير ممكن تطبيقها بشكل كامل ؛

-ميكانيزمات تطبيق دولة القانون واحترام مبادئ الحكم الراشد غير موجودة ولا يمكن تطبيقها نظرا لا الاقتصاد الموازي وظاهرة تغليب المصالح الشخصية في إدارة العلاقات بين الأطراف ذات المصلحة على جميع المستويات ؛

ثانيا :واقع البيئة في المؤسسات الجزائرية

في اطار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي عرفتها الجزائر والتي تتم في إطار يسمح بضبطها قررت السلطات العمومية وضع مخطط عرف بالمخطط الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة خلال الفترة 2001 -2010 وقد خصص له غلافا ماليا قدره 970مليون دولار أمريكي ، ولكن قبل

وضع المخطط تم إجراء تشخيص لوضع البيئة في الجزائر وقدمت السلطات تقريرا حول واقع ومستقبل البيئة والتي تم اختباره كأرضية لوضع البرنامج الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ومن بين نتائج التشخيص :

-أدت عملية التصنع غير المتحكم فيها إلى تلوث صناعي وحضري ؛

- أدت إلى ظهور جملة من المشاكل والتي أثرت على الصحة العمومية من جراء الانبعاثات والتي تعتبر التهديد الأساسي لجودة الهواء ؛

- محدودية أماكن جمع النفايات وقدرات مصالحها ؛

-ضعف الإطار القانوني والتشريعي وغياب الميكانيزمات التي تسمح بتطبيقها.

المطلب الثالث :التوصيات المقترحة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-محاولة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والارتقاء بطرق التسيير حسب التقنيات الحديثة مما سيدفع البنوك بنوعيها العمومية والخاصة لتطوير خدماتها مما يتماشى مع مستوى المؤسسات.

-خلق مناخ نظيف (سياسيا ،اقتصاديا ،اجتماعيا ،قانونيا)لتطور المؤسسات الصغير والمتوسطة وتسهيل الاستثمار فيها.

-محاولة تطوير وتنويع المنتجات البنكية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استحداث طرق تمويل عصرية .

-مضاعفة الجهود للتقليل من البيروقراطية والفساد البنكي والباب أمام صغار المستثمرين .

-تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها وتحسين الأدوات البنكية في معالجة ملفاتها ،

- ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

-بناء الربط والتكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ،

-تخفيض الضرائب لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل في قطاعات تكنولوجية متقدمة خصوصا؛

-تحقيق العبء الجمركي لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرفع من قدرتها التنافسية وتشجيع الاستثمار.

-تقديم الحلول للمشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

-إنشاء فروع أو فتح شبابيك خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الجزائرية العمومية .

- تحفيز البنوك الخاصة ومساعدتها لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناوبة.

-تشجيع بروز محيط اقتصادي وتقني وعلمي وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدعم والدفع ضروري لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم .

-ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكوين روح التفاؤل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها .

الخلاصة الفصل:

نستنتج من كل ما سبق ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم مساهمة كبيرة في الاقتصاد الجزائري وكذلك من خلال الزيادة في ميزانية المدفوعات من خلال ما تخرجه من رسوم وضرائب كما تساهم في توفير مناصب العمل ، وتساعد على توفير الانتاج وتنويعه من خلال ما تنتجه ورغم الصعوبات التي تواجهها الا انها تبقى صامدة ومستمرة في عملها وتحاول دائما تقديم الافضل وتنمية المجتمع من ناحيته الاقتصادية والاجتماعية

خاتمـــة

خاتمة

لقد تناولنا من خلال هذه المذكرة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، بدأنا الموضوع بدراسة الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تعريفها ، خصائصها ، أهدافها ، أهميتها ومصادر تمويلها ، ثم قمنا بمدخل نظري حول التنمية الاقتصادية.

وفي الأخير تطرقنا إلى أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية بالرغم من تناول هذا الموضوع طرق أخرى ويتمثل ذلك من خلال دورها كأداة للتنمية الاقتصادية أو من ناحية أخرى تأهيل المؤسسات ، إلا أن نظرا لحداثة الموضوع والدور الهام الذي تؤديه، فهو موضوع اهتمام الكثير سواء من ناحية التشغيل والقضاء على البطالة والرفع من القيمة المضافة، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي كأداة لتشجيع الاستثمار ومن ناحية تلبية متطلبات السكان فحسب المستوى المعيشي والحافز والدعم الذي تقدمه المؤسسات الكبيرة فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهدت انتشارا واسعا، نظرا لظهور العولمة ومحاولة الوصول إلى التكامل الاقتصادي وتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي مما أدى إلى ظهور الدور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى: فرضية صحيحة ما أكد صحتها ما تناولناه خلال الفصل الأول ، عالجت الفرضية استقلالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولها مجموعة من الخصائص التي تؤهلها للقيام بدور فعال تعمل من خلاله على تحقيق الأهداف واستخلصنا أنه رغم تعدد المعارف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشكيلها ، رغم اختلاف الدول حول وضع تعريف موحد وواضح لها لأنها تتفق على أهمية الدور التنموي الذي تلعبه في جميع المجالات .

الفرضية الثانية : تعالج فكرة الوصول الى إعطاء مفاهيم عامة للنظرية ،هذا ما تناوله خلال الفصل الثاني حيث أكد صحة الفرضية وقمنا بإعطاء جملة المفاهيم وخصائص ونظريات وغيرها من التنمية الاقتصادية .

الفرضية الثالثة: فرضية صحيحة وهذا ما أكده الفصل الثالث حيث قمنا بمعالجة أن الجزائر تبني خطط وسياسات متكاملة تعتمد على جملة من الهيئات والهياكل وتنفذ من خلالها مجموعة من البرامج تهدف إلى تطور ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وما أثبتت صحة الفرضية أ، الجزائر اتبعت اصلاحات ساعدت على تحسين أداء المؤسسات .

النتائج :

من خلال دراستنا المعقمة لبحثنا إلى مجموعة من النتائج يكمن حصرها فيما يلي :

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات التي أظهرت مؤخرا قدرة كبيرة على النهوض بالاقتصاد الوطني بالنظر إلى أهميتها الكبيرة في المجتمع والأهداف التي يؤديها.

-تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل مثل عدم التخصص ، نقص التمويل.

الاقتراحات

-الاهتمام الكبير بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج تحسيسية وثقافية حول هذا القطاع سواء على مستوى الجامعات أو قطاع الثقافة من أجل توعية الشباب بوجود اختبارات أخرى.

-يجب إنشاء نظام فعال لجمع المعلومات الاقتصادية وتحليلها وإفادة المستثمرين من أجل توجيه الاستثمار.

-توجيه الشباب نحو المشاريع الاستثمارية التي من شأنها أن تخدم التنمية الاقتصادية.

آفاق الدراسة :

يمكن أن نقترح مجموعة من البحوث كآفاق مستقبلية :

-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة.

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاركتها في الاقتصاد الكلي الوطني.

-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية

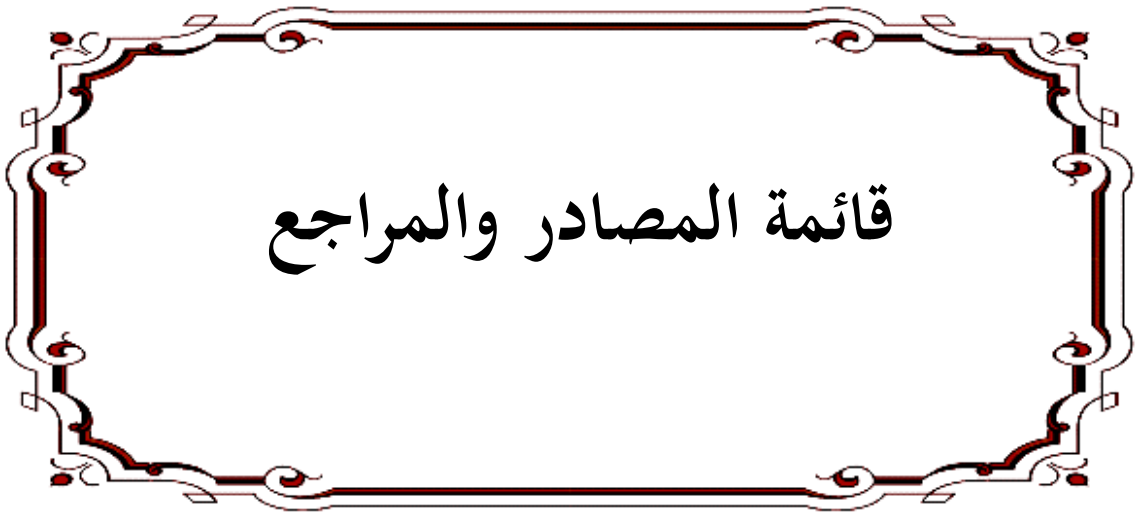
قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

I. الكتب :

1) إيمان مرعي، المشروعات الصغيرة والتنمية التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية ،القاهرة،2005،

2) باتر علي وردم ،مخاطر العولمة على التنمية الشاملة المستدامة ، دار الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ،الطبعة1، 2003،

3) حديد كامل آل شيب،ادارة مالية للشركات المتقدمة، دار الباروزي، الأردن ،2010،ص49.

4) خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013

5) دادي عدون ناصر ،المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة،الجزائر.2003،ص 100عزيز بشير طاهر ،التخطيط الاقتصادي ،دار النهضة للطباعة والنشر ،بيروت ،2001.

6) رابح خوني ،ترقية أساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ،كلية الاقتصاد وعلوم التسيير ،فرع اقتصاد التنمية،2003.

7) رمزي علي ابراهيم سلامة ،اقتصاديات التنمية ،دار الجامعية للطباعة والنشر ،مصر،1991،

8) سهيلة فريد االنياني ، التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل ، دار الراية للنشر والتوزيع ،الأردن ،2015،

9) طاهر منصور محسن الفالبي ،إدارة وإستراتجية منظمة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ،دار وائل للنشر ،الأردن، 2009،

10) عبد القادر حاجي ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية، دار النشر، مصر ،2003.

11) كامل بكري ،التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية ،بيروت ،1988.

12) كامل بكري،التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، بيروت ،1988،ص 77.

13) ماجد العطية، إدارة المشروعات الصغيرة ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،2001.

14) مالكولم ، مايكل رومر ،داويت بير كنز ،اقتصاديات العمل ،دار المريخ ،1995.
15) –محمد أحمد الدوري ،التخلف الاقتصادي ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1983.
16) محمد عبد العزيز عدمية ،محمد علي الليبي ، التنمية الاقتصادية ،مفهومها ،نظرياتها ،سياساتها، الدار الجامعية ،مصر ،2004.
17) مدحت القريشي ،التنمية الاقتصادية ،دار وائل ،الأردن ،2007.
18) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية ،نظريات وسياسات وموضوعات ،دار وائل للنشر ،الأردن ،2007
19) منال طلعت محمود ،التنمية والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث ،مصر ،2001.
20) نائف برنوطي سعاد ،إدارة الأعمال الصغيرة ،دار وائل للنشر،عمان،الأردن،2006.
21) نبيل جواد، ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،ط1، لبنان ،2006.
22) وفاء عبد الباسط ،مؤسسة رأس المال المخاطر ودرها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،دار النهضة العربية، مصر ،2001.

II. الأطروحات والمذكرات

1) اسماعيل بوخاوية ،عبد القادر عطوي ،التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر واستراتجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الدورة التنموية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات ،سطيف ،الجزائر ،2003.
2) سميرة سعداوي وآخرون ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،فرع مالية ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة الجزائر،2006.
3) عبد السلام عبد اللاوي ،دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر ،مذكرة شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة ورقلة ، الجزائر.

4) فريدة لقرط ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها ،بحوث أوراق محل الدورة الدولية ،25-28 ،ماي، 2005حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات العامة ، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار، سطيف ،الجزائر ،2004،ص123 .

5) محمد بوهزة ،بن يعقوب الطاهر ،تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية ،25-28ماي 2003، سطيف ،الجزائر،2003.

6) مدخل خالد ،التأهيل كآلية تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،دراسة حالة الجزائر 2010-2015،مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر 03، 2011-2012.

III. المجلات :

1) السعيد بريش ،مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،حالة الجزائر ،مجلة العلوم الإنسانية، العدد12،جامعة بسكرة،الجزائر،2007.

2) عمر خلف نزع، مشروعات أعمال الصغيرة في العراق التوطن والتمويل ،وزارة المالية، مجلة كلية بغداد، جامعة العلوم الاقتصادية، العدد ،الخاص بمؤتمر 2013.

3) قاشي خالد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر ،2005-2013،مجلة علمية دولية محكمة متخصصة تصدر عن كلية الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،العدد12،البلدة 2،الجزائر،جوان 2015.